

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحسابات الوطنية

حسابات لبنان الاقتصادية
٢٠٠٩

دراسة منقّدة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

تشرين الأول ٢٠١٠

تمهيد

في العام ٢٠٠٢، أطلق الشهيدان الرئيس رفيق الحريري ووزير الاقتصاد والتجارة الدكتور باسل فليحان مشروع إعداد الحسابات الوطنية للبنان، بدعم تقني من المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE). أتاحت هذه المبادرة احتساب الحسابات الوطنية كاملة لعام ١٩٩٧، ثم تلتها سلسلة الحسابات الوطنية للأعوام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥. ومنذ العام ٢٠٠٧ يتم نشر حسابات السنة السابقة بصورة منتظمة وفقاً للمعايير الدولية المتبعة في نشر الحسابات الوطنية.

اليوم، واستمراراً بهذا التقليد الوطني، يسعدني أن أشارك اللبنانيين، وبخاصة جميع الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، نشر الحسابات الوطنية للعام ٢٠٠٩.

بالرغم من ضخامة الأزمة العالمية، التوسع الاقتصادي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، و السياسات المالية والنقدية الملائمة والمحفزة التي تبعتها الحكومة اللبنانية، تمكن لبنان من تخطي الآثار السلبية لهذه الأحداث. وقد ساهم ذلك في إعادة انعاش ديناميّة الطلب الخارجي وتدفق الرساميل وازدهار الاستثمارات الخاصة. وأدى ذلك إلى تزايد نشاطات الأسر واستهلاكها. كما برزت مؤشرات جيدة حول تحسّن القدرة للسيطرة على الإنفاق العام.

إنّ النمو القوي الذي شهده العام ٢٠٠٧، والبالغة نسبته ٧,٥%، استمرّ بمستويات أداء أفضل خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ليبلغ نسبة ٩,٣% و ٨,٥% على التوالي. وقد أدت النتائج الإيجابية التي حققت خلال هذه الأعوام الثلاثة إلى تحسّن مؤشرات الاقتصاد اللبناني والى تراجع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي. وتنبئ المؤشرات الأولية للنصف الأول من عام ٢٠١٠ بتحقيق نمو جيد خلال هذا العام.

ومع نشر الحسابات الوطنية للعام ٢٠٠٩ بصورة منتظمة، تصبح المعلومات والبيانات الاقتصادية المتوفرة أداة فعّالة للمعرفة، ومعيّاراً أساسياً لجميع المعنيين بالشأن الاقتصادي من أجل مساعدتهم بشكل قوي وكفوء في تحديد السياسات. وهي تشكّل نقطة انطلاق لكثير من الدراسات التحليلية والتوقعات الاقتصادية في لبنان، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز فهم واقع الاقتصاد الوطني وإظهار مكامن القوة والضعف فيه.

في هذه المناسبة، أتقدّم بالشكر من السيد روبير كسباريان على عمله الجدي في إعداد الحسابات الوطنية. وأخصّ أيضاً فريق العمل الذي عمل معه على إنجاز هذا العمل، والإدارات والأجهزة اللبنانية والدولية كافة التي ساهمت في إنجاز هذا المشروع. وختاماً أوجّه الشكر إلى السلطات الفرنسية التي لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المستمر.

رئيس مجلس الوزراء

سعد الحريري

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

نادين زنتوت، خبيرة إقتصادية لدى لجنة الحسابات الوطنية؛
نجوى يعقوب، إحصائية لدى إدارة الإحصاء المركزي؛
زكية الخوري، مساعدة إدارية لدى لجنة الحسابات الوطنية؛
ابراهيم نادر، من مصرف لبنان، عن إعداد حسابات القطاع المالي؛
رنا بيسار، من وزارة المالية، عن إعداد حسابات الإدارة العامة؛
باسكال عرموني، عن الترجمة إلى اللغة العربية.

كما نتوجه بالشكر إلى السيد رياض سعادة مدير، المركز اللبناني للأبحاث والدراسات الزراعية، الذي وضع في تصرف فريق العمل المعلومات والبيانات التي رصدها المركز بشأن تطوّر الانتاج الزراعي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

لائحة بالنشرات السابقة

- الحسابات الاقتصادية للعام ١٩٩٧ - الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (أيار ٢٠٠٣).
الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ - الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (تموز ٢٠٠٥).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٦).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٤ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٥ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٧).
الحسابات الاقتصادية للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (كانون الأول ٢٠٠٨).
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٩).

الفهرس

٩	مقدمة
١١	الجزء الأول. حساب السلع والخدمات
١٣	الفصل الأول. الانتاج
١٤	القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات
١٦	القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه
١٧	القسم ٣. الصناعة
١٩	القسم ٤. البناء
٢٠	القسم ٥. النقل والمواصلات
٢١	القسم ٦. الخدمات التسويقية
٢٥	القسم ٧. التجارة
٢٧	القسم ٨. الخدمات غير التسويقية
٣٠	الفصل الثاني. الاستيراد
٣٧	الفصل الثالث. الاستهلاك
٣٧	القسم ١. استهلاك الأسر
٤٥	القسم ٢. الاستهلاك العام
٤٧	الفصل الرابع. الاستثمار
٤٧	القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت
٤٨	القسم ٢. التغيير في المخزون
٤٩	الفصل الخامس. الصادرات
٥٦	الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة
٥٩	الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني
٦٠	القسم ١. حساب الانتاج
٦٣	القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية
٦٧	القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل
٧٠	القسم ٤. حساب استعمال الدخل
٧١	القسم ٥. حساب رأس المال
٧٢	القسم ٦. الحساب المالي
٧٨	الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات
٧٨	القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات
٧٩	القسم ٢. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية
٨١	القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية
٨٢	القسم ٤. الحساب المالي
٨٣	خاتمة
	الملاحق
٩٤	الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية
١١٦	الملحق ٢. المصادر الإحصائية

لائحة الجداول

الجدول الواردة في النصوص

١١	١. حساب السلع والخدمات الإجمالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٣	٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٤	٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٦	٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١٨	٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٠	٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢١	٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٢	٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٦	٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٨	١٠. احتساب إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣١	١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٢	١٢. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٣	١٣. استيراد سلع وسيطة بحسب نوع السلعة والقطاع الذي يستعملها ٠٨-٠٩
٣٧	١٤. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٨	١٥. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٣٩	١٦. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤١	١٧. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤١	١٨. استهلاك الاسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٢	١٩. الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٣	٢٠. استهلاك الخدمات الإجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٤	٢١. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٥	٢٢. تقدير كلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٤٧	٢٣. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤٨	٢٤. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٤٩	٢٥. تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٥١	٢٦. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٦-٢٠٠٩
٥٧	٢٧. الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٥٨	٢٨. حسابات العالم الخارجي ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٥٩	٢٩. تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦١	٣٠. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٢	٣١. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٢	٣٢. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٤	٣٣. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٥	٣٤. احتساب أعباء الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٦	٣٥. تطور خدمة الدين العام وحصّة الفوائد منه ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٦	٣٦. مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٧	٣٧. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٨	٣٨. الاشتراكات الإجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الإقتصاديين ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٩	٣٩. توزيع التقديمات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٦٩	٤٠. توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٠	٤١. احتساب الدخل الوطني القائم المتاح ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧١	٤٢. توزيع القدرة على التمويل (+) أو الحاجة الى التمويل (-) بحسب العملاء الإقتصاديين ٠٥-٠٩
٧٣	٤٣. تغيير الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

٧٤	٤٤. تغيير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتية ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٥	٤٥. تغيير الائتمانات حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٦	٤٦. تغيير الائتمانات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٧٨	٤٧. تطوّر مختلف أرصدة ميزان المدفوعات ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٨٤	٤٨. مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/سنوياً

جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)

٩٤	جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات
٩٤	٠.١. مجموع السلع والخدمات
٩٥	١.١. المنتجات الزراعية
٩٦	٢.١. المنتجات الحيوانية
٩٧	٣.١. الطاقة والمياه
٩٨	٤.١. منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
٩٨	٥.١. المنتجات النسيجية، الجلود والألبسة
١٠٠	٦.١. المنتجات من المعادن اللافلزية
١٠١	٧.١. المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات
١٠٢	٨.١. خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
١٠٣	٩.١. مفروشات
١٠٤	١٠.١. المنتجات الصناعية الأخرى
١٠٥	١١.١. الأبنية والأشغال العامة
١٠٤	١٢.١. النقل والمواصلات
١٠٦	١٣.١. الخدمات التسويقية
١٠٦	١٥.١. الخدمات غير التسويقية
١٠٧	٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات والأسعار الجارية وبأسعار السنة السابقة
١١٢	٣. حسابات المؤسسات المالية (حسابات المصارف التجارية)
١١٣	٤. حسابات الإدارات العامة
١١٤	١.٤. حسابات الإدارة المركزية
١١٥	٢.٤. الحسابات الموحدة للإدارات العامة

جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)

١١٦	١. I. حركة السكان
١١٦	١. II. الإنتاج النباتي
١١٧	٢. II. الإنتاج الحيواني
١١٨	١. III. أهم المنتجات النفطية المستوردة
١١٨	٢. III. استهلاك الكهرباء
١١٩	١. IV. التبغ المصنع
١١٩	٢. IV. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي
١٢٠	١. V. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين
١٢٠	٢. V. البيع المحلي للتراب
١٢٠	٣. V. استيراد المواد الأولية للبناء
١٢٠	١. VI. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت
١٢٠	٢. VI. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت
١٢٠	٣. VI. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

١٢١	التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين	.١.VII
١٢١	الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة	.٢.VII
١٢١	خدمات قطاع التأمين	.٣.VII
١٢١	قدوم المسافرين الأجانب	.٤.VII
١٢٢	النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها	.1.VIII
١٢٣	عمليات الخزينة	.٢.VIII
١٢٣	الدين العام	.٣.VIII
١٢٤	التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة	.٤.VIII
١٢٥	حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩	.٥.VIII
١٢٦	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	.٦.VIII
١٢٧	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	.٧.VIII
١٢٨	تطور الوضع النقدي	.١.IX
١٢٨	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	.٢.IX
١٢٩	تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج	.١.X
١٣١	تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	.٢.X
١٣٢	الصادرات	.٣.X
١٣٢	تطور إعادة التصدير والترانزيت	.٤.X
١٣٣	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	.١.XI
١٣٤	مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة	.٢.XI
١٣٥	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج	.٣.XI
١٣٧	مؤشر أسعار القطع	.٤.XI

مقدّمة

أعدّت الحسابات الإقتصادية للبنان للعام ٢٠٠٩ التي تشكّل موضوع هذه الدراسة وفق الأساليب والنماذج ذاتها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٨. ونظراً إلى الثغرات في قاعدة بيانات الإقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسّط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية الموصى به من قبل الأمم المتحدّة والاتحاد الأوروبي، ووضعت طرق لاحتساب مختلف فئات الحسابات استناداً إلى المعطيات المتوافرة^١.

ولكن تمّ تصحيح بعض فئات الحسابات كلّما توفّرت معطيات جديدة عن الإقتصاد الوطني. وعلى صعيد آخر، أجرى المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءً حول تسعمية مؤسسة كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلّق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية. فضلاً عن ذلك تمّ فرز التصريحات المالية التي قدّمتها المؤسسات الصناعية والتجارية للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ والإحصاءات المستخلصة من ملفات الضريبة على القيمة المضافة للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩، الأمر الذي سمح باستنتاج اتجاهات النشاطات في عدد من القطاعات الإقتصادية. وقدّرت حسابات الإدارات العامة بالمزيد من الدقّة بفضل التدقيق في حسابات البلديات الرئيسية للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، استمرّ النمو الإقتصادي الذي شهدته العام ٢٠٠٧ بمزيد من الزخم بعد أن كانت قد سيطرت فترة من الركود في العام ٢٠٠٦.

وسجّلت الواردات زيادة أكبر من حيث الحجم بسبب الارتفاع الكبير في الطلب بفضل التحويلات القادمة من الخارج. وبالتالي وعلى الرغم من اتساع العجز في الميزان التجاري، حقّق ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً.

أمّا من ناحية التضخّم، وفي حين أنّه في العام ٢٠٠٨ ارتفعت الأسعار كثيراً بسبب الأثر المزدوج لارتفاع أسعار الاستيراد والأسعار المحلية، كان التضخم معتدلاً عام ٢٠٠٩ لأنّ ارتفاع الأسعار المحلية عوّض عنه الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الإقتصاد الفعلي وتطوّرها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصّصة للعناصر التي تشكّل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

^١ يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق احتسابها الواردة بالتفصيل في النشريتين السابقتين الصادرتين عن وزارة الإقتصاد والتجارة: "الحسابات الإقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و"الحسابات الإقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يتألف من فصلين التوازن العام للحسابات المجمعّة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أمّا الفصل الثاني فيعالج حسابات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

تنشر الحسابات الأساسية الرئيسية في ملحقات على الشكل التالي:

(١) ضمن إطار حسابات السلع والخدمات:

- حسابات الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات مقسّمة إلى خمس عشرة فئة.
- جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بحسب القطاعات الاقتصادية السبعة الأساسية.

(٢) ضمن إطار الحسابات المؤسسية:

- حسابات المصارف التجارية.
- حسابات الإدارة المركزية.
- الحسابات المقدّرة لمجموع الإدارات.

لا تزال المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى غير متوافرة أو ناقصة.

أعيد نشر حسابات الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ مع حسابات العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بعد تصحيحها على ضوء المعطيات والبيانات الجديدة. يمكنكم بفضلها الإطلاع على سلوك الاقتصاد اللبناني في ظلّ الظروف الاقتصادية المختلفة التي شهدها لبنان خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة.

الجزء الأول

حساب السلع والخدمات

يظهر حساب السلع والخدمات وصفاً إجماليًا عن الإقتصاد الفعلي. يبيّن الجدول رقم (١) أدناه نتائج هذا الحساب للعام ٢٠٠٩ مقارنة مع نتائج العام ٢٠٠٨. ويتيح تقدير الحسابات بأسعار ثابتة استنتاج تأثير تغيير الأسعار على التغيير الإجمالي، وبالتالي استنتاج نسبة النمو الفعلي.

جدول رقم ١

حساب السلع والخدمات الإجمالي ٢٠٠٩-٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			
٢٠٠٩		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
بالأحجام	بالأسعار	بأسعار			
					الاستعمالات
					الاستهلاك الخاص
8,3	1,2	41 173	41 659	38 018	الاستهلاك العام
8,6	1,7	7 263	7 384	6 686	تكوين الرأسمال الثابت في القطاع الخاص والتغير في المخزون
38,1	-4,1	17 689	16 968	12 813	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام
8,4	1,4	1 080	1 095	997	المجموع: الإنفاق الوطني
14,9	-0,1	67 205	67 106	58 514	الصادرات
1,7	-4,7	11 260	10 728	11 077	الاستعمالات = الموارد
12,8	-0,8	78 465	77 834	69 591	الموارد
					الناتج المحلي القائم
8,5	7,0	49 204	52 650	45 346	الواردات
20,7	-13,9	29 261	25 183	24 244	

استناداً إلى الجدول رقم (١)، بلغ نمو النشاط الاقتصادي المحلي قياساً بالناتج المحلي القائم بسعر السنة السابقة ٨,٥% عام ٢٠٠٩ مقابل ٩,٣% عام ٢٠٠٨، و٧,٥% عام ٢٠٠٧؛ وما معدّله ٠,٨% عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٧,٥% عام ٢٠٠٤ وما معدّله ٢,٥% في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٣.

يرجع النمو الاقتصادي الذي شهده العام ٢٠٠٩ إلى الإنفاق الوطني. وقد نجم نمو الطلب الإجمالي البالغ ١٢,٨% من حيث الحجم عن الاستهلاك الخاص بمقدار ٤,٦ نقاط وعن الاستثمارات الخاصة بمقدار ٧,٠ نقاط وعن الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمارات بمقدار ٠,٩ نقطة، أي أنّ نمو الطلب يعزى بمقدار ١٢,٥ نقطة إلى الإنفاق الوطني في حين لم يساهم الطلب الخارجي إلا بمقدار ٠,٣ نقطة من هذا النمو. عام ٢٠٠٨، ساهم الطلب الخارجي بالنمو بنسبة تفوق نسبة مساهمته عام ٢٠٠٩ بكثير: فقد نجم نمو الطلب الذي بلغ ١١,٨% عن الطلب الخارجي بمقدار ٢,١ نقطة وعن الطلب الداخلي بمقدار ٩,٧ نقاط.

كما يمكن الملاحظة أنّ الإنتاج المحلي لم يتبع وتيرة ارتفاع الطلب الداخلي والطلب الخارجي، وأنّ الواردات ارتفعت بنسبة تفوق بكثير الزيادة في الطلب (+20,7%) من حيث القيمة الحقيقية). وقد لوحظت الظاهرة عينها، وإنّما بصورة معاكسة، في السنوات حيث كان معدّل تراجع الواردات يفوق معدّل تراجع الطلب.

أما التضخّم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك الخاص فقد كان سجّل أدنى نسبة له منذ عام 2004: 1,2% مقابل 10,3% عام 2008، 5% عام 2007؛ ما معدّله 2,6% في العامين 2005 و2006 و2,9% عام 2004 وما معدّله 0,8% خلال الفترة الممتدة بين 1997 و2003. وإنّ هذا التضخّم، وعلى عكس السنوات السابقة حيث كان مستورداً بالكامل تقريباً، يعود إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الداخلية بنسبة 7,0% وقد عدّلها الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد (-13,9%).

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعام 2009 بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

1. الإنتاج الداخلي
2. الاستيراد
3. الاستهلاك
4. إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون
5. التصدير

الفصل الأول الإنتاج

يقيس الناتج المحلي الإجمالي حجم إنتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة) التي تنتج سلعاً وخدمات تسويقية تقدر بأسعار السوق، وإنتاج الإدارات التي تقدم خدمات غير تسويقية تقدر بكلفة عوامل الإنتاج.

يبين الجدول (٢) أدناه توزيع الناتج المحلي القائم حسب مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية وتطوره خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

جدول رقم ٢
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٩-٢٠٠٨

القطاع	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة وتربية الحيوانات	2 646	2 574	2 463	4,5
الطاقة والمياه	-1 341	-756	-1 344	...
الصناعة	3 545	3 947	3 395	16,3
البناء	6 090	7 012	6 698	4,7
النقل والمواصلات	3 376	4 026	3 818	5,5
الخدمات التسويقية	14 981	16 549	15 760	5,0
التجارة	11 778	14 531	13 829	5,3
الإدارة العامة	4 270	4 766	4 585	3,9
مجموع الناتج المحلي القائم	45 346	52 650	49 204	7,0

انعكس نمو الحركة الاقتصادية بشكل رئيسي في ثلاثة قطاعات: التجارة والنقل والمواصلات والبناء. وفي المقابل، سجل قطاعا الزراعة والصناعة تراجعاً من حيث القيمة المضافة بأسعار ثابتة.

لا يرتبط نمو القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين بتطور النشاط الفعلي لهذا القطاع فحسب بل بتغير أسعار الإنتاج وأسعار المدخلات أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النمو الفاتر وإنما الفعلي الذي شهده قطاع الطاقة، استمرت القيمة المضافة لهذا القطاع بالتراجع حتى أصبحت سلبية. وقد نجم هذا التراجع عن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، من دون أن يرافقها ارتفاعاً متساوياً في أسعار مبيع الطاقة الكهربائية.

تبيّن الأقسام التالية تفاصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدّرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بأسعار باب المزرعة كما يبيّن (جدول ٣) أدناه.

جدول رقم ٣
الانتاج الزراعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
-24,1	-13,7	110	95	144	حبوب
-7,5	-4,6	1 397	1 333	1 511	فواكه
-2,0	-2,3	103	101	105	زراعات صناعية
-10,5	10,0	675	742	754	خضار وغيرها من المزروعات
-9,1	-0,6	2 284	2 270	2 514	منتجات زراعية
1,2	2,2	406	414	401	حيوانات حيّة
11,0	7,8	425	458	383	منتجات من أصل حيواني
0,6	7,0	111	119	111	منتجات الصيد
5,3	5,3	942	992	894	منتجات تربية الحيوانات والصيد
-5,4	1,1	3 226	3 262	3 408	المجموع العام
0,0	-9,8	762	687	762	- الاستهلاك الوسيط
-6,9	4,5	2 463	2 574	2 646	= صافي القيمة المضافة

في الإجمال، تراجمت القيمة المضافة لقطاع الزراعة بنسبة ٢,٧% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. يعزى هذا التراجع إلى انخفاض الكميات المنتجة (-٥,٤%) التي عوّض عنه الارتفاع الطفيف في أسعار باب المزرعة (+١,١%). غير أنّ كميات السلع المستهلكة لم تنخفض وبالتالي سجّلت القيمة المضافة بأسعار ثابتة تراجعاً بنسبة أكبر (-6,9%).

تطوّر الانتاج^٢

عام ٢٠٠٩، انخفض إنتاج جميع الفروع النباتية بنسبة كبيرة من حيث القيمة ومن حيث الحجم.

^٢ لم تعد وزارة الزراعة بعد تقارير إحصائية عن الانتاج في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وبالتالي تمّ تقدير تطوّر انتاج المزروعات الرئيسية بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ بحسب ما أفاد به المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

يرجع الانخفاض في إنتاج الفاكهة (٧,٥%) بجزئه الأكبر إلى الانخفاض الكبير في إنتاج الزيتون في العام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة ارتفاع إنتاج السنة السابقة وتقلب دورة هذا الإنتاج من عام إلى آخر. استناداً إلى تقديرات وزارة الزراعة بلغ إنتاج الزيتون ٣٠٠ ١٦٧ طناً عام ٢٠٠٤ و ٥٠٠ ٧٦ طناً عام ٢٠٠٥، و ٣٠٠ ١٧٧ طناً عام ٢٠٠٦، و ٢٠٠ ٧٦ طناً عام ٢٠٠٧. وبانتظار صدور التقارير الإحصائية الزراعية تمّ تقدير إنتاج العام ٢٠٠٨ على أنه يساوي ٢,٤ مرّات إنتاج العام ٢٠٠٧ أيّ ما مقداره ٨٠٠ ١٨٢ طناً أمّا إنتاج العام ٢٠٠٩ فقدّر بـ ٦٠٠ ٧٨ طناً. ومن ناحية أخرى، زاد إنتاج كميات مجمل الفاكهة الأخرى بنسبة ٢,٦% استناداً إلى أرقام المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

أمّا تغير أسعار المزروعات الشجرية على باب المزرعة فقد بلغت +١٠,٤% بالنسبة للزيتون و-٦,٢% بالنسبة لأنواع الفاكهة الأخرى.

وبالنسبة للخضار التي تحتل قيمة إنتاجها المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قطاع الزراعة، فقد تراجع إنتاجها مقارنة مع العام ٢٠٠٨ (-١٠,٥%) بالتوازي مع ارتفاع أسعارها بنسبة متساوية ممّا أدى إلى استقرار قيمتها على نفس المستوى. ويعزى الارتفاع في الأسعار على باب المزرعة بالنسبة لهذه الفئة من المزروعات إلى الارتفاع الحاد في أسعار البطاطا (+٦٦,٥%) الذي طرأ بعد الانخفاض الكبير الذي حصل في عام ٢٠٠٨ (-٥٢%). وقد اقترن هذا الارتفاع بانخفاض الكميات المنتجة وإنّما بأقلّ نسبة (-٣٢,٢%).

تتألف الزراعات الصناعية بشكل أساسي من التبغ الذي شهد انتاجه تراجعاً طفيفاً.

تابع إنتاج الحبوب تراجعها كما في العام ٢٠٠٨، ولكن رافق هذا التراجع انخفاضاً في الأسعار لتتبع بذلك الانخفاض العالمي في أسعار هذه المنتجات الغذائية.

في المقابل، استفاد قطاع تربية الحيوانات وقطاع الصيد أيضاً من ارتفاع الأسعار وزاد حجم انتاجه.

الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الذي يخضع لإحصاءات منتظمة تقوم بها وزارة الزراعة، لا تعدّ استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراقبة إنتاج المنتجات المعدّة للزراعة وتربية الحيوانات والواردات منها: بذور وأغراس ومياه ريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتجات الأمر الذي يتيح احتساب الكميات المستعملة منها وتطور سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

لم يتغيّر حجم السلع الوسيطة المستعملة في الزراعة في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. أمّا حجم الانتاج فكان سلبياً (٠% مقابل 5,4-%). وقد اقترن ركود حجم مدخلات الزراعة بانخفاض كبير في أسعارها (-9,8%) نتيجة انخفاض أسعار الأسمدة الفوسفاتية.

القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

بموازاة المؤسسات العامة التي تشرف على إنتاج المياه والكهرباء وتوزيعها، ثمة مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على إنتاج الكهرباء على مستوى الأحياء بسبب الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي الموزع على الشبكة العامة، كما ثمة مؤسسات توزع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. استندت تقديرات العام ٢٠٠٩ إلى تقديرات الأعوام السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتوافرة.

يرد في (الجدول ٤) التالي تطوّر حساب إنتاج هذا القطاع بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

جدول رقم ٤
إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٩-٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩			
		بأسعار			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
					وقود صلب
		13	13	12	
		0,0	0,2	1 033	كهرباء
		5,0	0,4	1 031	
		199	199	195	مياه
		0,0	0,1	1 240	المجموع
		0,1	0,1	1 241	
		2 584	1 998	2 581	-استهلاك وسيط
		-22,7	0,1	2 581	= صافي القيمة المضافة
		-1 341	
		-1 344	-756	-1 341	

تطوّر الإنتاج

كان تطوّر حجم إنتاج الكهرباء يقدر استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي على الشبكة والذي يعتبر مؤشراً للاستهلاك لا للإنتاج. ومنذ العام ٢٠٠٧، بدأت كميات الطاقة الكهربائية التي يتم شراؤها من سوريا ومصر تحتسب في احتساب حجم إنتاج الكهرباء. وقد زادت كميات التيار الموزعة في العام ٢٠٠٩ بما نسبته ٦,٧% إذ ارتفعت من ١١ ٢٧٤ مليون كيلواط ساعة عام ٢٠٠٨ إلى ١١ ٩٢٠ مليون كيلواط ساعة عام ٢٠٠٩. وبما أنّ الكميات المشتراة من سوريا ومصر ارتفعت من ٥٦٣ إلى ١ ١١٦ مليون كيلواط ساعة، نستنتج أنّ الإنتاج المحلي تراجع من حيث الحجم بنسبة ٠,٤%.

وبسبب عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع نمو عدد المساكن.

أما الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرف لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولكن بما أنّ تعرفه الكهرباء هي تعرفه تصاعديّة، فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط ساعة الموزّع يرتبط بتوزيع الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى بيانات مؤسسة كهرباء لبنان فإنّ متوسط السعر للكيلوواط ساعة المعتمد في العام ٢٠٠٩ ارتفع بنسبة طفيفة عن السعر المفوتر في العام ٢٠٠٨ (+٠,٢%).

تطوّر الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع الطاقة

تراجع الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة بشكل ملحوظ من حيث القيمة نتيجة انخفاض الأسعار ولا سيّما أسعار المازوت المستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وذلك بسبب الزيادة الضئيلة في حجم المدخلات: ففي حين زادت كميات الفيوّل المستوردة من ٢١٤ ألف طن عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢٢ ألف طن عام ٢٠٠٩، انخفضت كميات المازوت المستوردة لشركة كهرباء لبنان بنسبة ١٠,١% إذ تراجعت من ٢٦٠ ألف طن عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٣ ألف طن عام ٢٠٠٩.

وبالتالي، فإنّ القيمة المضافة في هذا القطاع التي تشكّل حصة ضئيلة من قيمة الانتاج، زادت بمقدار ٥٨٥ مليار ل.ل. إذ ارتفعت من ٣٤١ ملياراً عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أنّ القيمة المضافة لهذا القطاع هي سلبية منذ العام ٢٠٠٥.

القسم الثالث. الصناعة

يبين الجدول رقم (٥) تطوّر إنتاج مختلف فروع الصناعة وتطوّر الاستهلاك الوسيط بحسب طبيعة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الانتاج.

جدول رقم ٥
الإنتاج الصناعي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

فرع الإنتاج	القيمة بمليار ل.ل.			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	بالأسعار	بالأحجام
الإنتاج					
منتجات الصناعات الغذائية	3 979	4 018	3 952	1,7	-0,7
المنسوجات	913	879	947	-7,1	3,8
معادن لافلزية	1 635	1 748	1 840	-5,0	12,5
معادن وآلات ومعدّات	2 286	2 003	2 156	-7,1	-5,7
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	1 629	1 299	1 472	-11,7	-9,7
أثاث	716	894	848	5,4	18,4
فروع أخرى	1 333	1 498	1 455	3,0	9,1
المجموع	12 491	12 341	12 670	-2,6	1,4
استهلاك وسيط					
المنتجات الزراعية	1 346	1 063	1 284	-17,2	-4,6
منتجات تربية الحيوانات	671	697	689	1,2	2,7
طاقة ومياه	998	795	1 039	-23,5	4,0
منتجات الصناعات الغذائية	346	364	366	-0,3	5,6
المنسوجات	375	373	413	-9,8	10,1
معادن لافلزية	1 065	1 166	1 173	-0,5	10,1
منتجات معدنية وآلات ومعدّات	1 872	1 776	1 865	-4,8	-0,4
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	1 618	1 465	1 753	-16,4	8,3
منتجات صناعية أخرى	100	110	111	-0,3	10,4
خدمات	553	584	584	0,0	5,6
المجموع	8 946	8 394	9 275	-9,5	3,7
صافي القيمة المضافة	3 545	3 947	3 395	16,3	-4,2

في الإجمال، خفّ نمو حجم الإنتاج الصناعي (مخرجات) كثيراً عام ٢٠٠٩: +١,٤% مقابل +٥,٤% عام ٢٠٠٨ و+٦,٨% عام ٢٠٠٧. ونظراً إلى أنّ حجم مدخلات الصناعة زاد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الإنتاج (+٣,٧%)، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة تغيراً سلبياً طفيفاً (-٤,٢%).

ومن جهة أخرى، خفّض الصناعيون أسعار الإنتاج بنسبة تقلّ عن نسبة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة (-٢,٦% عوضاً عن -٩,٥% بالنسبة للمدخلات)، ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج (+١٦,٤%). وتجدر الإشارة إلى أنّ الدولة اللبنانية أصدرت مرسوماً يقضي بزيادة الأجور ابتداء من شهر أيار ٢٠٠٨، وقد حصلت جزء من هذه الزيادة عام ٢٠٠٩.

تطوّر الإنتاج الصناعي

- لم تستفد جميع الفروع بالتساوي من نمو الطلب:
- يرجع الانخفاض في إنتاج الصناعات الغذائية إلى الانخفاض الكبير في إنتاج زيت الزيتون نتيجة انخفاض إنتاج الزيتون (انظر القسم الأول، تطوّر الإنتاج النباتي). وبالتالي انخفض حجم الإنتاج من الأغذية الدهنية بنسبة ٢٢% في حين ارتفع حجم إنتاج فروع الصناعات الغذائية الأخرى بنسبة ٢,٦%.
 - واصلت الصناعات النسيجية والجلدية نموها الذي بدأ عام ٢٠٠٨ ولكن بنسبة أبطأ.
 - ترتبط الزيادة في حجم إنتاج المنتجات المصنوعة من المعادن غير الفلزية بالطلب في قطاع البناء والأشغال العامة.
 - لم تستفد صناعات المعادن والمعدّات والآلات والصناعات من المطّاط والخشب والمواد الكيميائية من زيادة الطلب على هذه المنتجات، لأنّه تمت تلبية هذا الطلب بواسطة الواردات.
 - أما تطوّر الإنتاج في الصناعات الأخرى (الأثاث والصناعات المتفرّقة) فكان أكثر انسجاماً بتطوّر الطلب.

تطوّر الاستهلاك الوسيط في الصناعة

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطوّر الإنتاج في مختلف الفروع. وإنّ الإنخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية خلقت انحرافات في بنية المدخلات.

القسم الرابع. البناء

كما بالنسبة للإنتاج الصناعي، يستنتج النمو الفعلي للبناء استناداً إلى الإحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: تسليمات الأسمنت محلياً من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة. يبيّن الجدول (٦) التغيّر في إنتاج قطاع البناء من حيث القيمة والحجم والتغيّر في قيمة المواد المستهلكة في البناء وحجمها.

وبما أنّ التغيّر في سعر البناء لا تتمّ مراقبته مباشرة، قدر هذا التغيّر استناداً إلى المتوسط المرجّح لتطوّر أجور العمال وأسعار مواد البناء الأولية. وباعتبار أنّ كلفة اليد العاملة ارتفعت بحوالي ٧,١% ارتفعت كلفة البناء بنسبة ١,٤% فقط نظراً إلى انخفاض قيمة مواد البناء الأولية بنسبة ٤,١%.

جدول رقم ٦
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
11,4	1,4	10 700	10 849	9 609	الإنتاج
					الاستهلاك الوسيط
11,5	-0,5	1 350	1 343	1 211	معادن لافلزية
11,4	-4,8	1 546	1 471	1 388	معادن وآلات ومعدات
8,9	-16,4	428	358	393	خشب ومطاط ومنتجات كيميائية
26,8	-21,2	82	65	65	منتجات أخرى
29,4	0,7	597	601	461	الخدمات
13,7	-4,1	4 002	3 837	3 518	المجموع
10,0	4,7	6 698	7 012	6 090	صافي القيمة المضافة

لم يتجاوز التغير في حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة بكثير تغير حجم انتاج هذه المنتجات، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو القيمة المضافة بأسعار ثابتة إلى ما دون معدل نمو الانتاج (١٠%) مقابل ١١,٤ (%).

سجلت أسعار مجموع عوامل الانتاج التي تكوّن القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداخل مختلطة) زيادة بنسبة ٤,٧%.

القسم الخامس. النقل والمواصلات

تابع قطاع النقل والمواصلات نموه عام ٢٠٠٩ (+١٣,٥%) من حيث الحجم مقابل ١٠,٨% عام ٢٠٠٨). ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي إلى تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى تطور النقل البري إلى حدّ ما، أما انتاج قطاع النقل الجوي فاستقرّ على حاله استناداً إلى أرقام اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA).

يظهر الجدول (٧) أهمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي ارتفع انتاجه بنسبة ١٧,٦% من حيث الحجم وانخفضت أسعاره بنسبة لا يستهان بها (-٧,٢%).

جدول رقم ٧
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

فرع الإنتاج	القيمة بمليار ل.ل			التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	بأسعار	بالأحجام
نقل بري	1 038	1 185	1 104	7,4	6,3
نقل جوي	751	759	753	0,7	0,4
بريد واتصالات سلكية ولاسلكية	4 273	4 666	5 026	-7,2	17,6
المجموع	6 062	6 609	6 883	-4,0	13,5
- الاستهلاك الوسيط	2 686	2 583	3 065	-15,7	14,1
= صافي القيمة المضافة	3 376	4 026	3 818	5,5	13,1

غير أن التقديرات المتعلقة بقطاع النقل البري ناقصة من حيث القيمة المطلقة لأنها لا تشمل نقل البضائع، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والدراسات الإحصائية المتعلقة بهذا الموضوع. ويؤدي هذا الأمر إلى إنقاص حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات الأخرى، لا سيما القطاع التجاري.

نجم ارتفاع أسعار القيمة المضافة (+٥,٥%) عن انخفاض أسعار المدخلات - لا سيما أسعار المحروقات - بنسبة تتجاوز نسبة انخفاض أسعار الإنتاج (-١٥,٧% مقابل -٤%)، علماً أن الارتفاع في أسعار النقل البري والجوي يُعوض بانخفاض أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية.

القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبين من حساب إنتاج قطاع الخدمات التسويقية عدا خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول (٨) أدناه، أن هذا القطاع شهد تطوراً مساوياً تقريباً للتطور الذي حصل في العام ٢٠٠٨: زادت القيمة المضافة من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٥,٢% مقابل ٥,٤% عام ٢٠٠٨.

تطور إنتاج الخدمات التسويقية

إن قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطور مختلفة.

(أ) الخدمات الموجهة للمؤسسات

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية والمحاسبية والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات إستناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. ويساوي هذا الإنتاج مجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات المستخدمة لهذه

الخدمات وبخاصة الادارات العامة ومجموع صادرات هذا القطاع. من هنا، فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير الناتج المحلي الإجمالي إنما في توزيعه ما بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أن أي خطأ في تقدير صادرات الخدمات من شأنه أن يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي^٣. واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، شكّلت صادرات هذه الخدمات العامل الرئيسي وراء تطورها.

لم يتم إعداد أية دراسات أو تقارير لاحتساب أسعار هذه الخدمات. وبعد أن كانت قد اعتبرت مستقرة في حسابات الأعوام السابقة، احتسبت على أنها زادت بنسبة ١٠% في العام ٢٠٠٨ و ١,٢% عام ٢٠٠٩ نظراً إلى معدّل التضخم.

جدول رقم ٨
إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل			فرع الإنتاج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩ بأسعار			
9,2	1,2	2 004	2 028	1 836	الخدمات للمؤسسات
12,0	2,3	399	408	356	خدمات الصيانة والتصليح
2,6	1,6	2 607	2 648	2 541	سكن
14,0	9,1	1 827	1 993	1 602	فنادق ومطاعم
1,0	0,1	1 123	1 123	1 112	خدمات شخصية مختلفة
11,0	2,8	2 903	2 983	2 614	صحة
3,6	3,3	3 976	4 105	3 837	تعليم
2,5	1,2	4 271	4 322	4 166	خدمات مالية
5,8	2,6	19 109	19 610	18 065	المجموع
8,6	-8,6	3 349	3 061	3 084	- الاستهلاك الوسيط
5,2	5,0	15 760	16 549	14 981	= صافي القيمة المضافة

ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة فقط، وقد أجريت الإحصاءات بالنسبة لهاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فلم تؤخذ في الحسبان ولم يتم تقديرها، وبالتالي فإن توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيزاً.

وقد ساهم استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ في معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد

^٣ تمّت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الاحصاءات أنه أنقص في تقدير صادرات الخدمات المحسّبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

أجريت من خلال مؤشرات: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلق بصيانة المباني. وتدّل هذه المؤشرات على أنّ استهلاك هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد سجّل ارتفاعاً من حيث الحجم بنسبة ١٢% وزيادة في الأسعار بنسبة ٢,٣% عام ٢٠٠٩، استناداً إلى أرقام غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ت) خدمات السكن

يشتمل إنتاج خدمات السكن على الأجور التي تدفعها الإدارات العامة وعلى القيمة التآجيرية للمساكن التي تسكنها الأسر. أمّا الأجور التي تدفعها المؤسسات فليست معروفة وهي تُحتسب بالتالي ضمن القيمة المضافة لمختلف القطاعات التسويقية.

في غياب الدراسات الإحصائية المتعلقة بتطور أوضاع السكّن، تمّ الافتراض أنّ ارتفاع عدد المساكن غير الشاغرة مساو لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صاف من عدد المساكن القديمة التي يعاد استعمالها. وفي العام ٢٠٠٩، شكّل هذا العدد ما نسبته ٢,٢% من عدد المساكن المسكونة في العام السابق. وارتفع متوسط القيمة التآجيرية للشقة الواحدة بنسبة ١,٦% استناداً إلى بيانات الاسعار التي تعدّها إدارة الإحصاء المركزي.

ث) خدمات الفنادق والمطاعم

تسهيلاً لعمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت من خلال استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السياح والسكان كمؤشّر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدر معدل نمو هذا القطاع عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٤% نظراً إلى نمو الحركة السياحية: زاد عدد السياح الأجانب الوافدين بنسبة ٢٧,١% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ (١,٨٤٤ مليون حركة وصول عام ٢٠٠٩ مقابل ١,٤٥١ مليون عام ٢٠٠٨).

استنتج التغيير في أسعار خدمات الفنادق والمطاعم (+٩,١%) من بيانات إدارة الإحصاء المركزي.

ج) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكّننا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧. أمّا تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنساخياً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، يتراوح بين صفر و ١,٤% سنوياً للفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٨ وبنسبة ١% للعام ٢٠٠٩. وقد احتسب معدّل التغيير في الأسعار استناداً إلى كشوفات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

ح) خدمات الصّحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الرعاية الصحيّة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصّحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، والاستقصاء حول استعمال الخدمات الصحيّة (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبّقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لإنتاج خدمات الرعاية الصحيّة.

واستناداً إلى هذه التقديرات، استعاد قطاع الرعاية الصحيّة (القطاع التسويقي عدا الخدمات الصحيّة للقطاع العام) زخمه عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد تباطأ عام ٢٠٠٨ (١١% مقابل +١,٣% عام ٢٠٠٨ و +١٥,١% عام ٢٠٠٧ وبمعدل وسطي بلغ +٣,٢% بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٦).

عام ٢٠٠٩، تمّ احتساب التغيّر في أسعار خدمات الرعاية الصحيّة التي بلغت نسبته ٢,٨%، استناداً إلى بيانات إدارة الإحصاء المركزي.

خ) خدمات التعليم

لا يشمل إنتاج خدمات التعليم إلاّ الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تتلقاها المدارس والجامعات الخاصة. أمّا خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحتسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارات العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الثالث). وقد تمّ تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت بحسب زيادة عدد التلاميذ والطلاب الذين تمّ تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي شملتها إحصاءات إدارة الإحصاء المركزي.

تشير نتائج هذه التقديرات إلى أنّ قطاع خدمات التعليم سجّل معدل نمو فعلي بلغت نسبته ٣,٦% عام ٢٠٠٩ مقابل ٤,٣% عام ٢٠٠٨ ومتوسّط بلغ ٢,٥% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٧. ويتبيّن من بيانات إدارة الإحصاء المركزي أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته ٣,٣% عام ٢٠٠٩.

د) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة إنتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تحصّلها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت البيانات التي استخدمت في احتساب إنتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي يتمّ التصريح عنها إلى مصرف لبنان. ارتفعت قيمة الإنتاج المصرفي (المصارف التجارية ومصارف الأعمال والمؤسسات المالية) من ٣ ٦٢١ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٨ إلى ٣ ٨٤٥ ملياراً عام ٢٠٠٩، أيّ بزيادة نسبتها ٦,٢%، بعد أن كانت قد سجّلت زيادة بنسبة ٢١,١% عام ٢٠٠٨ و ٧,٣% عام ٢٠٠٧. ومن الواضح أنّ التضخّم ساهم بجزء كبير من النمو عام ٢٠٠٨. ولذلك، على الرغم من أنّ "أسعار" الانتاج أقيمت مستقرة في حسابات السنوات السابقة بسبب عدم توافر طرق ملائمة لاحتسابها، تمّ اعتماد معدّل نمو يساوي معدّل التضخّم أي بنسبة ١٠% لتقدير النمو الفعلي للمنتجات المصرفية عام ٢٠٠٨. وعام ٢٠٠٩، قدر معدّل التضخّم بما نسبته ١,٢%.

وكذلك يحدّد إنتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتمّ قبضها والتعويضات التي يتمّ دفعها. وكما بالنسبة للخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

تمّت مراجعة قيمة إنتاج خدمات التأمين استناداً إلى دراسات إحصائية تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة منذ العام ٢٠٠٥، وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي الفترة الخمسية ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع إنتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ل.ل أي أنّه نما بمعدّل ١٠% سنوياً. بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، تواصل النمو بشكل مطرد: +١٦% عام ٢٠٠٣، و+٢١% عام ٢٠٠٤ و+٢٠% عام ٢٠٠٥. ومنذ العام ٢٠٠٦، استمر نمو قطاع التأمين ولكن بوتيرة خفيفة إذ ارتفع من ٣٦٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٨. عام ٢٠٠٩، تراجع إنتاج خدمات التأمين إلى ٤٧٧ مليار ليرة لبنانية، استناداً إلى المؤشرات الأولية التي حصلت عليها وزارة الاقتصاد والتجارة من إدارة مراقبة شركات التأمين.

القسم السابع. التجارة

تطور إنتاج الخدمات التجارية

تقاس قيمة إنتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بمفهومها الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) وبالعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجيتها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بمفهومها الضيق. يبيّن الجدول ٩ أدناه العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج القطاع التجاري.

تمكنا من إدراج الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية فقط، وهي تشمل الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

تساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وقيمة السلع المستوردة وقيمة الإنتاج المحلي مخصوماً منها الضرائب التي يدفعها المستوردون. وإذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف فئات المنتجات.

وإنّ احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتداولة. وقد طبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أمّا في ما يتعلّق بأسعار الخدمات التجارية الخارجية، فلا يمكن تقديرها بأيّ شكل من الأشكال، وبالتالي تمّ الافتراض أنها زادت بنسبة تساوي زيادة معدّل التضخم أيّ بنسبة ١٠% عام ٢٠٠٨ و ١,٢% عام ٢٠٠٩.

جدول رقم ٩

حساب قطاع التجارة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية

القيمة بمليار ل.ل

مكوّنات الإنتاج

	٢٠٠٩		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
	بالأسعار	بالأحجام				
٢٤,٠	٢,٨	٤ ٦٠٠	٤ ٧٣٠	٣ ٧١٠		الرسوم على السلع المستوردة
١٥,٩	٣,٦	١٠ ٤٤٥	١٠ ٨٢٣	٩ ٠١٥		الهوامش التجارية الداخلية
٧,٣	١,٢	١ ١٣٩	١ ١٥٢	١ ٠٦١		خدمات التجارة الخارجية
١٧,٤	٣,٢	١٦ ١٨٣	١٦ ٧٠٥	١٣ ٧٨٦		المجموع = الإنتاج
١٧,٣	-٧,٧	٢ ٣٥٥	٢ ١٧٣	٢ ٠٠٧		- الاستهلاك الوسيط
١٧,٤	٥,١	١٣ ٨٢٩	١٤ ٥٣٢	١١ ٧٧٨		= صافي القيمة المضافة

نستنتج من تحليل الجدول (٩) المعلومات التالية:

- بلغت الضرائب المفروضة على الواردات ٧٣٠ ٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٩ أي أنها سجلت زيادة نسبية بلغت ٢٧,٥% مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وإذا ما قورنت هذه الرسوم بمعدلات نمو قيمة الواردات بالأسعار الجارية (+٠,٧%) استناداً إلى أرقام الجمارك اللبنانية)، يتبين أنّ نسبة الرسوم من أصل الواردات ارتفعت بشكل ملحوظ من ١٥,٢% عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٣% عام ٢٠٠٩. ولو استقرت أسعار الواردات ونسب الضرائب من أصل قيمة الواردات، لبلغت قيمة الرسوم على الواردات ٦٠٠ ٤ مليار ليرة لبنانية، أيّ بزيادة بنسبة ٢٤,٠% مقارنة مع العام ٢٠٠٨، وبنسبة مختلفة عن معدل التغيير الفعلي للواردات (+١٦,٥%) استناداً إلى أرقام الجمارك وقبل تعديلها). ينجم هذا الفارق عن التفاوت في نمو الواردات من السلع الخاضعة للرسوم ونمو الواردات من السلع المعفاة من الرسوم أو السلع الخاضعة للرسوم الأدنى.
- كما أنّ هوامش التجارة الداخلية شهدت زيادة ملحوظة إذ انتقلت من ١٥ ٠ ٩ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٨٢٣ ١٠ مليار عام ٢٠٠٩، أيّ بزيادة نسبتها ٢٠,١%. وإذا ما احتسبت الهوامش بأسعار ومعدلات هوامش ثابتة، تكون قد بلغت ٤٤٥ ١٠ مليار ل.ل أيّ بزيادة نسبتها ١٥,٩%. وبالتالي تكون "أسعار" خدمات التجارة قد ارتفعت بنسبة ٣,٦%.

- تقدر الخدمات التجارية الخارجية استناداً إلى حركة بضائع الترانزيت وتجارة إعادة التصدير. وقد زادت قيمتها بنسبة ٨,٦٪ عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وإذا اعتبرنا أنّ معدّل التضخم البالغ ١,٢٪ يساوي نسبة ارتفاع أسعار هذه الخدمات، تكون الزيادة في انتاجها قد بلغت ما نسبته ٧,٣٪ من حيث القيمة الحقيقية.

الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قَدّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثمّ طبّق على السنوات التالية وفق الأساليب ذاتها التي تطبّق على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ خدمات نقل البضائع لا تندرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سجّلت أسعار مجمل السلع المستهلكة في قطاع التجارة انخفاضاً بنسبة ٧,٧٪ عام ٢٠٠٩.

ونظراً إلى تطوّر "أسعار" الانتاج في هذا القطاع، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ١٧,٤٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٠,١٪ عام ٢٠٠٨.

القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

تؤمّن الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى المتداول. وبالتالي تقدر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك رأس المال العام الثابت ورواتب الموظفين.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. أمّا حسابات الإدارات الأخرى فقد تمّ تقديرها في العام ١٩٩٧. وطبّقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول ١٠ بالتفصيل العناصر التي تدخل في احتساب انتاج الإدارات العامة في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

تشكّل قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة الاستهلاك الوسيط في عملية الانتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب الموظفين وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت ذات الاستخدام الجماعي.

جدول رقم ١٠
احتساب إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			
		٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
					عناصر الكلفة
					استهلاك وسيط
					طاقة ومياه
					منتجات مصنعة
					نقل ومواصلات
					خدمات مالية
					خدمات تسويقية أخرى
					المجموع: استهلاك وسيط
					عناصر القيمة المضافة
					اهتلاك
					رواتب وأجور
					المجموع: القيمة المضافة غير الصافية
					قيمة الانتاج

(أ) الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

تشكّل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين أكثر من نصف السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبه بسندات الخزينة، يشكّل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفرق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. انتقلت القيمة المقدّرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارة من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ ملياراً عام ٢٠٠٢ ثم تراجع لتبلغ ٤٨٧ عام ٢٠٠٤. ومنذ العام ٢٠٠٥، عادت قيمة هذه الخدمات وارتفعت لتصل إلى ٢٧٨ ملياراً عام ٢٠٠٨ و٣٦٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩. وإنّ الزيادة التي بلغت نسبتها ٦,٨% بين هذين العامين ترجع بأكبر جزء منها إلى الزيادات الأكبر في الاكتتابات بسندات الخزينة من قبل الجهاز المصرفي. وبالفعل، زادت الفوائد التي تحصلها المصارف من اكتتابها بسندات الخزينة بنسبة ١١,٨%، إذ ارتفعت من ٣١٧٣ ملياراً عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٤٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩، وقد اقترنت هذه الزيادة بانخفاض نسبة الهامش المصرفي من أصل الفائدة المحصّلة من ٣٢,٨% عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠,٩% عام ٢٠٠٩.

(ب) القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل. ومن المتعارف عليه أنّ قيمة اهتلاك السلع العامة تساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنوات

الثلاثين الأخيرة، باعتبار أنّ قيمة نفقات سنة سابقة معينة تيوّم بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر للسنوات السابقة للعام ١٩٩٧، اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاكات قد ارتفعت عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٦% من حيث القيمة والحجم.

أما الأجور والرواتب فقد زادت بنسبة ١٤,٧%، ترجع نسبة ٥,١% من هذه الزيادة إلى زيادة الأجور ابتداء من شهر أيار عام ٢٠٠٨ بموجب مرسوم صادر عن الدولة اللبنانية.

(ت) التغير في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنه لا يمكن تحديد أسعار الخدمات غير التسويقية بصورة مباشرة، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجعية يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بالأسعار المرجعية التي يتم اختيارها.

تغيّرت كلفة الخدمات غير التسويقية بنسبة +١,٧% عام ٢٠٠٩ مقدّرة بأسعار عام ٢٠٠٨ وتغيّرت قيمتها بنسبة +١٠,٤%.

^٣ تمّ تصحيح حساب الاهتلاكات وقيمة الخدمات التسويقية المتعلق بالسنوات السابقة.

الفصل الثاني الاستيراد

تتكوّن الواردات من السلع المستوردة إلى لبنان ومن نفقات المقيمين اللبنانيين الاستهلاكية خارج الأراضي اللبنانية، غير أنّ الواردات من الخدمات لا تدرج ضمن الواردات لأنها تطرح من الصادرات من الخدمات. ومنذ العام ٢٠٠٧، تُحسَب الطاقة الكهربائية التي يتمّ شراؤها من سوريا ضمن الواردات.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف شحنها وتأمينها حتى نقطة المراكز الجمركية في البلد المستورد (سعر سيف). ولكنّ يتمّ إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: أولاً، لا تُحسَب سبائك الذهب المستوردة لتكوين الاحتياطات أو بدافع المضاربة، وبالتالي تتضمّن الواردات الذهب المستعمل في صناعة المجوهرات فقط. وثانياً، تُصَحَّح قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكمياتها استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط.

يبين الجدول رقم ١١ التالي أرقام السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع الحسابات، وتطوّرها من حيث القيمة والحجم في العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

في العام ٢٠٠٩، تابعت الواردات نموها المطرد لتتخطى المستوى التي سجّلته في العام ٢٠٠٨: ٢٠,٤% من حيث القيمة الحقيقية مقابل ١٨% في العام ٢٠٠٨. ولكن بعكس العام ٢٠٠٨ لمّا رافق النمو ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، شهد العام ٢٠٠٩ تراجعاً ملحوظاً في أسعار الواردات (-١٤,١%). وبالتالي اقتصرت زيادة قيمة الواردات على ما نسبته ٣,٤% مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٩ بأسعار			
بالكمية	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
16,5	-13,6	28 337	24 492	24 334	القيم حسب الجمارك
		205	76	-119	تعديل المشتقات النفطية:
25,4	-37,1	-7 073	-4 446	-5 639	- القيم الجمركية
31,9	-37,9	7 278	4 522	5 519	+ القيم حسب مديرية النفط
		-1٤٩	-168	-624	القيم المستثناة
-3,9	6,6	-24	-25	-25	التقد
-65,8	14,1	-260	-297	-760	سبائك الذهب
-15,8	14,1	135	154	161	+ الذهب لصناعة المجوهرات
		56	-95	-735	مجموع التعديلات
20,4	-14,1	28 393	24 401	23 590	المجموع المعدل

يُعزى انخفاض أسعار الواردات بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار المنتجات النفطية (-٣٧%) وأسعار الحبوب (-٣٧%). كما وأدى التراجع الطفيف في قيمة اليورو (-٥,٣%) إلى انخفاض أسعار جزء كبير من الواردات.

جدول رقم ١١
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	بأسعار ٢٠٠٨	بالأحجام
منتجات زراعية	1 042	920	1 176	-21,8
منتجات تربية الحيوانات	348	504	525	-4,0
مشتقات نفطية	6 001	4 925	7 596	-35,2
منتجات صناعات غذائية وزراعية	2 053	2 300	2 444	-5,9
تبغ ومشروبات كحولية	191	326	339	-3,8
منتجات غذائية	1 863	1 974	2 106	-6,3
أنسجة	1 205	1 321	1 372	-3,7
معادن لافلزية	1 125	1 028	1 041	-1,3
معادن، آلات ومعدات	7 370	8 763	9 175	-4,5
خشب، مطاط ومنتجات كيميائية	3 576	3 619	4 025	-10,1
مفروشات	157	215	204	5,8
منتجات أخرى	714	805	834	-3,5
مجموع استيراد داخلي	23 590	24 401	28 393	-14,1
استيراد الطاقة الكهربائية	144	216	286	-24,5
نفقات المقيمين في الخارج	510	567	583	-2,6
مجموع استيراد وطني	24 244	25 183	29 261	-13,9

أما السلع التي زاد حجم استيرادها بنسبة كبيرة خلال عام ٢٠٠٩ فهي التبغ والمشروبات الكحولية (+٧٧,٤%)، ومنتجات تربية الحيوانات (+٥١%)، والأثاث (+٢٩,٧%) والمعادن والآلات والمعدات (+٢٤,٥%).

تلبّي هذه الواردات بالدرجة الأولى حاجات المؤسسات من سلع التجهيز. وبالفعل، نستنتج من (الجدول رقم ١٢) أدناه أنّ حجم السلع المستوردة لتكوين الرأسمال الثابت زاد بنسبة ٦٥%. كما ونلاحظ بخاصة الزيادة الكبيرة في الواردات من التجهيزات والمعدات المستعملة في قطاع النقل (+١٨٨,٤%)، (+١٧٧,٥%) من حيث القيمة) وفي الواردات من المواد المستعملة في قطاع البناء والأشغال العامة (+٥٦,٣%)، (+٤٤,٤%) من حيث القيمة). ويعتبر احتساب نمو هذه السلع من حيث الحجم تقريباً إلى حدّ كبير لأنّ تغيّر قيم الوحدات لا يعكس التغيّر الحقيقي في أسعارها.

يعود السبب وراء الارتفاع الاستثنائي في قيمة تجهيزات قطاع النقل إلى استيراد تسع طائرات بقيمة إجمالية تبلغ ٨٨٨ مليار ليرة لبنانية. لا ترد أية حركة استيراد طائرات في الإحصاءات الجمركية التابعة للسنوات السابقة باستثناء العام ٢٠٠١ حين سجّلت الجمارك اللبنانية استيراد طائرة بقيمة ٧٢ مليار ليرة لبنانية. ارتفعت قيمة سلع التجهيز عدا الطائرات المستوردة لقطاع النقل والمواصلات من ٥١٧ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٤٧ مليار عام ٢٠٠٩ أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ٤٤,٥%.

جدول رقم ١٢
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			جهة الاستعمال
بالأسعار	بالأحجام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩ بأسعار			استعمال وسيط لما يلي:
2,3	-18,0	604	495	590	الزراعة وتربية الحيوانات
11,1	-15,8	7 160	6 027	6 432	الطاقة والصناعة
9,7	-10,0	1 004	903	915	البناء
19,6	-25,3	2 165	1 617	1 810	المواصلات والخدمات
34,0	-35,9	1 667	1 068	1 244	قطاع غير محدّد
14,6	-19,8	12 599	10 110	10 991	مجموع الاستعمالات الوسيطة
					استعمالات نهائية للاستهلاك
14,2	-3,2	4 070	3 938	3 563	سلع معمرة
19,0	-14,0	8 228	7 075	6 917	منتجات أخرى
17,3	-10,4	12 298	11 013	10 481	مجموع الاستعمالات الاستهلاكية
					استعمالات لتكوين رأس المال الثابت في:
10,3	-10,3	166	149	150	الزراعة وتربية الحيوانات
20,5	-9,6	872	788	723	الصناعة
56,3	-7,7	198	183	127	الأبنية والأشغال العامة
188,4	-3,8	1 492	1 435	517	النقل والمواصلات
28,4	-6,2	728	683	567	الخدمات والتجارة
17,8	-2,5	40	39	34	القطاع الغير محدّد
65,0	-6,3	3 496	3 277	2 119	مجموع الاستعمالات لتكوين الرأسمال الثابت
20,4	-14,1	28 393	24 401	23 590	المجموع

بعد سلع التجهيز المعدّة للتكوين القائم لرأس المال المؤسسات فإنّ السلع المستوردة لتلبية استهلاك الأسر هي التي سجّلت نمواً كبيراً : +١٧,٣% من حيث الحجم. وقد رافق هذا النمو انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار (-١٠,٤%) ممّا رفع الزيادة في قيمتها إلى ٥,١% مقارنة بالعام ٢٠٠٨. وبخلاف العام ٢٠٠٨ حين سجّلت الواردات من السلع المعمرّة نمواً بنسبة ٥٦%، فإنّ الواردات من

سلع الاستهلاك الجاري هي التي سجّلت نمواً يفوق نمو الواردات من السلع المعمّرة. يعرض الفصل التالي تطوّر طلب استهلاك الأسر بجميع مكوناته وتأثيره على الواردات.

أدى انتعاش الاقتصاد الذي شهده العام ٢٠٠٩ بالدرجة الثالثة إلى ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة التي هبطت أسعارها بنسبة كبيرة. تظهر الجداول من (١٣ أ) إلى (١٣ هـ) تفاصيل تطوّر استيراد المنتجات الوسيطة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

بالنسبة لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات، لوحظت زيادة الكميات المستوردة من البذار والشتول وعلف الحيوانات (+١١,١% و+١٧,٩% بالتتالي). أما التراجع الحاد في استيراد الأسمدة والمنتجات الأخرى فيعزى بشكل أساسي إلى انخفاض حجم الأسمدة الفوسفاتية المستوردة والتي شهدت أسعارها تقلبات حادة بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٩: +٢٦٦% عام ٢٠٠٨ و-٢٥% عام ٢٠٠٩. وعلى العكس، زاد استيراد الأسمدة غير الفوسفاتية بنسبة ١٨,٢% من حيث الحجم و٦,٢% من حيث القيمة إذ ارتفعت من ٥٢,٣ إلى ٥٥,٦ مليار ليرة لبنانية وانخفضت أسعارها بنسبة ١٠,١% (راجع الجدول (١٣)).

جدول رقم ١٣ أ
استيراد سلع وسيطة للزراعة وتربية الحيوانات ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بمليار ل.ل.		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بذار وشتول	84	85	93	-9,1
أسمدة ومنتجات أخرى	203	129	157	-18,3
فوسفات	126	67	90	-25,0
أسمدة	52	56	62	-10,1
منتجات أخرى	28	10	11	-5,8
مبيدات	43	41	46	-10,7
علف حيوانات	257	236	302	-21,9
المجموع	590	495	604	-18,0

جدول رقم ١٣ ب
استيراد سلع وسيطة للطاقة والصناعة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
منتجات زراعية	388	295	439	-32,9
منتجات تربية الحيوانات	261	382	396	-3,7
مشتقات نفطية	1 772	1 466	2 215	-33,8
منتجات صناعات غذائية زراعية	148	184	188	-1,9
أنسجة وجلود	200	200	222	-9,6
معادن لافلزية	579	504	467	7,8
منتجات معدنية	1 872	1 874	1 867	0,4
خشب ومطاط ومنتجات كيميائية	1 168	1 068	1 310	-18,5
منتجات أخرى	46	54	56	-3,8
المجموع	6 432	6 027	7 160	-15,8
باستثناء النفط	4 661	4 561	4 945	-7,8

إنّ السلع الوسيطة المستوردة لقطاع الطاقة والصناعة تتضمن المشتقات النفطية المعدة لإنتاج الطاقة الكهربائية كزيت الوقود في المقام الأول الذي تراجع سعره المشتمل على الكلفة والتأمين والشحن من ٨٢٤ ألف ليرة للطن الواحد عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠٢ ألف ليرة للطن الواحد عام ٢٠٠٩. ولم تتمكّن من تحديد المشتقات النفطية الأخرى المستوردة للاستعمال الصناعي بحسب وجهتها وقد أدرجت ضمن المنتجات غير المصنّفة بحسب وجهتها. (أنظر الجدول ١٣ ب).

انخفضت قيم وحدات كافة السلع غير النفطية المستوردة للصناعة بنسبة ٧,٨% عام ٢٠٠٩، وزادت كمياتها المستوردة بنسبة ٦,١%. كما ونلاحظ بصورة خاصة (الجدول ١٣ ب) الارتفاع الكبير في الواردات من المنتجات الحيوانية (+٥٢,١%) وانخفاض أسعارها (-٣,٧%). وتشمل هذه المنتجات بشكل أساسي الحيوانات الحية المعدة لإنتاج اللحوم. وبالتالي، ارتفع استيراد الأبقار المعدة للذبح من ٦٢ ١٤٧ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ ١٤٤ طناً عام ٢٠٠٩. كما وارتفع استيراد الأغنام من ٦ ٣١٥ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ ٤٨٨ طناً عام ٢٠٠٩. كما ونلاحظ الزيادة الكبيرة في الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الغذائية المعدة بشكل أساسي للصناعات الغذائية. وقد نتجت هذه الزيادة بشكل خاص عن زيادة الواردات من المواد الأولية المعدة لتصنيع الدهون الغذائية كحبوب السمس الذي ارتفعت كمياته المستوردة من ١٦ ٠٣٠ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ٢١ ٧٣١ طناً عام ٢٠٠٩. أمّا المنتجات من المعادن غير الفلزية المستعملة في الصناعة والتي زاد استيرادها بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٨ فشهدت انكماشاً عام ٢٠٠٩، ويتألف أكثرها من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة المستخدمة في صناعة المجوهرات. ارتفعت قيمتها المشتملة على الكلفة والتأمين والشحن من ٣٧٥,٤ مليار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٠ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩، أيّ بزيادة قدرها ٣,٩%. وبما أنّ ارتفاع أسعار هذه المواد قدّر بنسبة ١٢,٥%، تكون الكميات المستوردة قد انخفضت بنسبة ٧,٧%.

في الإجمال، سجّلت قيمة السلع الوسيطة المستوردة للبناء تراجعاً طفيفاً (-١,٣%)، ولكن نظراً إلى الانخفاض الملحوظ في أسعارها (ما معدّله -١٠%) زادت الكميات المستوردة من هذه السلع بنسبة ٩,٧%. يبيّن الجدول رقم ١٣ ج التالي تطوّر استيراد مختلف أنماط السلع الداخلة في إنتاج المباني والأشغال العامة.

جدول رقم ١٣ ج
استيراد سلع وسيطة للبناء ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع السلعة المستعملة
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩			
		بأسعار			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
24,6	-7,0	382	355	307	معادن لافلزية
-0,5	-12,0	530	466	533	منتجات معدنية وآلات
21,6	-11,3	92	81	75	خشب ومنتجات كيميائية
9,7	-10,0	1 004	903	915	المجموع

في ما يتعلّق باستيراد السلع الوسيطة المعدّة للنقل والخدمات، نلاحظ تراجع قيمة المحروقات المستوردة لقطاع النقل بنسبة كبيرة، ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط (-٣٢,٦%) وإلى ارتفاع الكميات المطلوبة (+١٧,٦%). (راجع الجدول ١٣ د).

جدول رقم ١٣ د
استيراد سلع وسيطة للنقل والخدمات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع السلعة المستعملة
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩			
		بأسعار			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
17,6	-32,6	1 556	1 048	1 323	مشتقات نفطية
25,1	-6,6	609	569	487	منتجات غير نفطية
40,3	-9,5	340	308	243	منتجات معدنية
3,3	-5,0	153	145	148	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
20,3	-0,3	116	116	97	منتجات أخرى
19,6	-25,3	2 165	1 617	1 810	المجموع

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ هناك منتجات تستعمل بدون تمييز في أكثر من قطاع ولا نستطيع تصنيفها بحسب وجهتها. وهذا هو الحال بالنسبة للمحروقات السائلة كزيت الغاز وبعض المنتجات الكيميائية (راجع الجدول ١٣ هـ).

جدول رقم ١٣ هـ

استيراد سلع وسيطة غير مصنفة بحسب الوجهة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع السلعة المستعملة
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	200٩	200٨	
		٢٠٠٩ بأسعار			
43,4	-41,7	1 304	760	909	مشتقات نفطية
8,5	-15,3	363	308	335	منتجات غير نفطية
9,0	-17,3	276	228	253	خشب ، مطاط ومنتجات كيميائية
6,9	-9,1	87	80	82	منتجات أخرى
34,0	-35,9	1 667	1 068	1 244	المجموع

شراء الطاقة الكهربائية من سوريا ومصر، ورد في حسابات شركة كهرباء لبنان أنّ شراء الكهرباء من سوريا ومصر تضاعف تقريباً إذ ارتفع من ٥٦٣ مليون كيلوواط ساعة عام ٢٠٠٨ إلى ١ ١١٦ مليون كيلوواط ساعة عام ٢٠٠٩، وقد انخفضت أسعارها بنسبة ٢٤,٥% (من ٢٥٦ إلى ١٩٣,٤ ليرة لبنانية لكل كيلوواط ساعة).

أمّا نفقات الاستهلاك في الخارج فقد قدّرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول ميزانية الأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: ١٤,٢% في عام ٢٠٠٩.

احتسب تطوّر النفقات من حيث القيمة من خلال اعتماد متوسط سعر صرف اليورو والدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. حافظ مصرف لبنان على استقرار سعر صرف الدولار. أمّا سعر صرف اليورو فقد انخفض بنسبة ٥,٢% في العام ٢٠٠٩.

الفصل الثالث الاستهلاك

يشكّل الاستهلاك النهائي أهم جزء من استعمالات السلع والخدمات ويمثّل، بحسب السنوات، بين ٧٠ و٧٥% من الموارد المتاحة. ويتكوّن الاستهلاك النهائي من استهلاك الأسر (أو الاستهلاك الخاص) واستهلاك الإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ نستعرض هذين النوعين من الاستهلاك بالتفصيل في القسمين التاليين.

القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) وطرح استهلاك السياح وإضافة النفقات الاستهلاكية للمسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ استناداً إلى نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، قدر استهلاك الأسر بشكل غير مباشر من خلال استخدام مؤشرات ملائمة.

يبين الجدول (١٤) تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوناته. أعدّ مؤشر خاص لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطوّر الفعلي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول رقم ١٤

استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.				
		٢٠٠٩ بأسعار ٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
	بالأحجام	ببأسعار			نوع المنتجات المستهلكة	
6,1		2,7	9 807	10 076	9 246	مواد غذائية
15,6		3,3	1 111	1 148	961	تبغ ومشروبات كحولية
14,6		-4,1	2 938	2 819	2 563	منتجات نسيجية وجلدية وألبسة
22,7		-2,2	2 845	2 781	2 319	طاقة ومياه
6,6		1,0	6 296	6 362	5 908	سلع معمرة
11,9		-0,5	2 943	2 929	2 629	منتجات صناعية أخرى
12,6		-1,7	3 960	3 893	3 517	نقل ومواصلات
2,2		1,6	2 489	2 528	2 435	خدمات سكن
7,2		3,1	6 589	6 790	6 145	تعليم وصحة
9,7		4,5	4 154	4 339	3 786	خدمات أخرى
9,2		1,2	43 133	43 665	39 508	الاستهلاك الداخلي
31,5		2,4	-1 960	-2 006	-1 490	- صافي نفقات المسافرين
8,3		1,2	41 173	41 659	38 018	المجموع

عام ٢٠٠٩، تطوّر الاستهلاك الداخلي الخاص (استهلاك الأسر والسيّاح على الأراضي اللبنانية) في ظلّ ظروف اتجهت أسعار منتجات أساسية فيها إلى الانخفاض، وبما أنّ ارتفاع أسعار الاستهلاك لم يتجاوز ما نسبته ١,٢%، نما حجم الاستهلاك بنسبة ٩,٢% في مجموعه، ولكن لم تسجّل مختلف مكوّنات الاستهلاك نسب نمو متجانسة.

(أ) استهلاك المواد الغذائية

عام ٢٠٠٩، ارتفع حجم استهلاك المواد الغذائية بنسبة ٦,١% واقترن بارتفاع معتدل في الأسعار (+٢,٧%). وبما أنّ وزارة الزراعة لم تكن قد قدّرت الإنتاج الزراعي عند إعداد هذه الدراسة، تبقى المعطيات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي تقريبية (راجع القسم الأول من الفصل الأول). يعرض (الجدول ١٥) تطوّر الانفاق على مختلف أنواع المواد الغذائية بحسب ما وردت في احصاءات الجمارك اللبنانية وبحسب التقديرات المؤقتة للإنتاج الزراعي ولبعض فروع الصناعات الغذائية.

جدول رقم ١٥

استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠٠٨

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨		
بأسعار	بأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	منتجات زراعية:
	بالأحجام				
-1,7	6,3	2 343	2 490	2 382	حبوب
13,8	14,6	147	168	129	فواكه
3,3	3,1	1 110	1 145	1 074	خضار
-8,5	8,4	1 026	1 113	1 122	منتجات زراعية أخرى
4,4	7,8	60	64	57	منتجات تربية الحيوانات والصيد
14,7	1,0	988	998	862	منتجات الصناعات الغذائية:
7,9	1,7	6 476	6 588	6 002	لحوم طازجة
10,1	-0,8	1 581	1 569	1 435	معجنات غذائية
5,2	4,9	1 327	1 393	1 261	مشتقات الحليب
13,3	-1,2	1 155	1 142	1 019	مواد دهنية
6,4	-2,6	712	694	669	سكاكر، شوكولاته وحلوى
6,9	2,4	271	277	253	معلّبات ومواد غذائية أخرى
12,5	13,0	920	980	866	مشروبات غير كحولية
2,5	4,6	510	533	498	المجموع
6,1	2,7	9 807	10 076	9 246	

تراجع استهلاك الخضار الطازجة بسبب ارتفاع أسعارها وزاد استهلاك المنتجات الحيوانية بسبب استقرار أسعار بعض منها وانخفاض أسعار البعض الآخر.

ب) استهلاك التبغ والمشروبات الكحولية

وفقاً لإدارة حصر التبغ والتنباك، تابع شراء التبغ المصنَّع من قبل المقيمين وغير المقيمين على الأراضي اللبنانية تطوره في عام ٢٠٠٩ (+٢٠,٤%) وارتفعت أسعاره باعتدال (+٤,٥%). وارتفعت مبيعات إدارة حصر التبغ والتنباك من ٦٩٠,٣ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩٣,٤ ملياراً عام ٢٠٠٩. وقد اشتملت هذه المبيعات بشكل أساسي على التبغ المستورد التي بلغت كمياته ٤٠٧ ١١ طنًا عام ٢٠٠٩ مقابل ١٠ ١٠٧ طنًا عام ٢٠٠٨. أمّا إنتاج التبغ المحلي فلم يكف عن التراجع بين عام ٢٠٠٥ و عام ٢٠٠٨ ثم عاد وسجّل ارتفاعاً طفيفاً عام ٢٠٠٩.

كما وسجّلت مبيعات المشروبات الكحولية على الأراضي اللبنانية زيادة إذ ارتفعت من ١٩١ إلى ٢٢١ مليار ليرة لبنانية بين عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩. وبما أنّ أسعار المشروبات الكحولية انخفضت بنسبة ١,٢%، زاد حجمها على الأراضي اللبنانية بنسبة ١٧,١%.

ج) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

قدّرت النفقات الاستهلاكية على الملابس والأقمشة بـ ٨١٩ ٢ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩ أيّ بزيادة نسبتها ١٠% مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وبما أنّ أسعار هذه السلع تراجعت بنسبة ٤,١% زادت الكميات المستهلكة منها بنسبة ١٤,٦%. لا تتوافر لدينا تفاصيل وافية عن تطوّر الاستهلاك لكلّ من مكوّنات هذه الفئة من المنتجات التي تتألّف، إلى جانب الملابس، من الجلديات والبياضات المنزلية والسجّاد.

د) الاستهلاك الخاص للطاقة

بيّن الجدول (١٦) أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه الذي يشمل الإنفاق على الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية.

جدول رقم ١٦
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بمليار ل.ل		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
كهرباء	674	729	728	0,2
مياه	180	184	184	0,0
مشتقات نفطية	1 412	1 815	1 884	-3,6
محروقات صلبة	53	53	49	...
المجموع	2 319	2 781	2 845	-2,2

نستنتج أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ٨% وأنّ أسعارها تغيّرت بنسبة طفيفة. (نذكر أنه إذا ثبتت التعرّفة، يمكن أن يتغيّر السعر الوسطي بحسب هيكل الإستهلاك كون التعرّفة تصاعديّة).

ونظراً إلى عدم توافر دراسات وتقارير إحصائية جديدة، تمّ تقدير إستهلاك المياه على افتراض أنها تتبع معدّل نمو عدد المساكن كون الأسعار لم تتغيّر.

ارتفعت كمية المشتقات النفطية المستهلكة بنسبة ٣٣,٤% عام ٢٠٠٩ نتيجة الانخفاض المعتدل في أسعارها بنسبة ٣,٦%. نذكر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمالات: استخدام خاص بالمواصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

- سجّلت كميات البنزين المستهلكة زيادة بنسبة ١٥,٥% وارتفاعاً في أسعار استهلاكه بنسبة ٤,٨% بحيث أنّ متوسط سعر صفيحة البنزين سعة ٢٠ ليتر ارتفع من ٢٧ ٠٤٩ ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨ ٣٤١ ل.ل عام ٢٠٠٩. حصل هذا الارتفاع في حين انخفضت أسعار الاستيراد بنسبة ٢٨,٤% نتيجة رفع الضرائب بنسبة كبيرة: فصّلت الضرائب المستوفاة على البنزين من سعر الاستهلاك التي بلغت ١٣,٤% عام ٢٠٠٨ ارتفعت إلى ٤٢,٢% عام ٢٠٠٩. تضحّم الطلب على استهلاك البنزين بفعل الزيادة الهامة في عدد السيارات التي وضعت في السير خلال السنتين الأخيرتين.
- أمّا كميات المازوت المستوردة لاستهلاك الأسر والإدارات العامة - عدا شركة كهرباء لبنان ومؤسسات النقل - فزادت ٣ أضعاف تقريباً إذ ارتفعت من ٣٨٧,٨ ألف طنّ عام ٢٠٠٨ إلى ١ ١٣٣,٢ ألف طنّ عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة الانخفاض الكبير في الأسعار (-٤٢,٨%). ونقدّر أنّ الطلب على المازوت ناجم بشكل خاص عن المؤسسات التي عمدت إلى زيادة التخزين تحسباً للزيادة المستقبلية في الأسعار. أمّا الأسر فلم تتمكّن من زيادة استهلاكها للتدفئة المنزلية بنسبة مماثلة.
- وفي ما يتعلّق بالغاز المنزلي فقد ازداد حجم استهلاكه بنسبة ٢٢% عام ٢٠٠٩ وانخفض سعره بنسبة ١١,٨%: خفّض السعر الوسطي للقارورة سعة ١٠ كلغ من ١٦ ٥٠١ ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ١٤ ٥٤٦ ل.ل عام ٢٠٠٩.

٥) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر

بعد أن سجّل إنفاق الأسر على شراء سلع التجهيز نمواً لسنتين متتاليتين، خفّ هذا الإنفاق عام ٢٠٠٩: +٧,٧% من حيث القيمة مقابل ٢١% عام ٢٠٠٧ و+٧٠,٣% عام ٢٠٠٨.

جدول رقم ١٧
شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
سيارات	4 185	4 351	3,9	0,0
آلات وتجهيزات	631	711	16,7	-3,4
أثاث	388	483	16,3	6,9
أدوات متفرقة	367	409	10,3	1,1
مجوهرات	337	407	5,4	14,9
المجموع	5 908	6 362	6,6	1,0

احتلَّ شراء السيارات المرتبة الأولى في سلّم الإنفاق على سلع التجهيز (ما يقارب ٧١% عام ٢٠٠٨ و ٦٨% عام ٢٠٠٩). وبعد أن بلغ عدد السيارات المستوردة ٩٣٧ ٥١ سيارة عام ٢٠٠٧ و ١٠٠ ٢٠٧ سيارة عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٠٨ ٥٣٩ سيارة في عام ٢٠٠٩. وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطوّر مختلف الفئات، نلاحظ أنّ زيادة حجم شراء السيارات الخاصة من قبل الأسر بلغت ما نسبته ٣,٩%؛ وكذلك، ارتفع إنفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة مماثلة، لأنّ الأسعار لم تتغير تقريباً.

ومن ناحية أخرى، زاد الإنفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية والسلع التجهيزية الأخرى بنسبة أكبر.

(و) استهلاك السلع المصنّعة الأخرى

تشمل "السلع المصنّعة الأخرى" الفئات التالية: منتجات الصناعات الكيماوية والصيدلانية التي تُستخدَم للعناية الشخصية والإستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول (١٨) تطوّر استهلاك هذه المنتجات.

جدول رقم ١٨
استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
منتجات كيميائية وصيدلانية	1 973	2 164	10,5	-0,7
منتجات دور النشر	457	539	15,8	1,7
منتجات زجاجية ومعدنية	170	195	-22,7	48,4
منتجات أخرى	29	32	15,7	-4,4
المجموع	2 629	2 930	9,4	1,9

- المنتجات الكيميائية والصيدلانية هي الأكثر استهلاكاً في هذه المجموعة إذ تشكّل ما يقارب ٥% من مجموع الاستهلاك الداخلي الخاص. زاد الإنفاق على هذه الفئة من المنتجات من حيث القيمة ومن حيث الحجم بنسبة ١٠% تقريباً. نذكر بخاصة تطوّر كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالتجزئة: ارتفعت قيمة هذه الواردات من ٩٤٣,٨ إلى ١٠١٨,4 مليار ل.ل بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وزادت الكميات المستوردة منها من ٦٥٨ ٥ طناً إلى ٦٢٨٢ طناً.
- تأتي منتجات دور النشر في المرتبة الثانية ضمن هذه الفئة من المنتجات. وهي تشمل بشكل رئيسي الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. عام ٢٠٠٩، كانت أسعار هذه الفئة من المنتجات مستقرّة نسبياً بحيث أنها ازدادت بنسبة +١,٧% فقط وتطوّر انفاق الأسر عليها بنسبة ١٧,٨% عام ٢٠٠٩.

ز) الإنفاق الخاص على النقل والمواصلات

عام ٢٠٠٩، خفّ تطوّر الإنفاق على خدمات النقل الجوي كثيراً (+١%). نذكر بأنّ الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوي يساوي قيمة تذاكر السفر التي تباعها وكالات السفر على الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات بفضل الإحصاءات التي يجريها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

وبالعكس، تطوّر استخدام المواصلات البرية بنسبة كبيرة. ويعزى ارتفاع الإنفاق على المواصلات البرية التي بلغت نسبته ١٤,3% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ إلى ارتفاع الأسعار (+٧,٤%).

جدول رقم ١٩

الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع المنتج	القيمة بمليار ل.ل		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نقل بري	1 021	1 167	1 087	٢٠٠٩ بأسعار
نقل جوي وسفريات	746	753	748	بأسعار
بريد واتصالات سلكية ولاسلكية	1 750	1 873	2 018	بأسعار
المجموع	3 517	3 793	3 852	بأسعار

أما بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فقد سجّل نمواً طفيفاً نسبياً عام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض الأسعار (-٧,٢%)، وبالتالي يكون النمو من حيث الحجم قد بلغ ١٥,٣%. غير أنّه قد يصار إلى تصحيح هذه الأرقام لأنّ وزارة البريد والاتصالات لم تنشر حساباتها النهائية بعد.

ح) القيمة التأجيرية للسكن

بسبب عدم توافر دراسات إحصائية بشأن تطوّر أوضاع السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافياً من المساكن القديمة المعاد استعمالها. شكّل عدد هذه المنازل ٢,٢% من عدد المنازل المسكونة في السنة السابقة. غير أنّ متوسط القيمة التأجيرية للمسكن الواحد قد ارتفعت بنسبة ١,٦%. وهكذا فإنّ القيمة التأجيرية للمساكن التي قدّرت ضمن إطار الاستقصاء حول ظروف معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩ مليار ل.ل. عام ١٩٩٧ بلغت ٢٥٢٨ ملياراً عام ٢٠٠٩.

ط) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

تستأثر الخدمات الاجتماعية التسويقية بنسبة ١٦% من مجموع الإستهلاك الخاص. وهي تشمل الإنفاق الخاص على خدمات التعليم والصحة التي تطوّرت بنسب متفاوتة كما يتبيّن من الجدول (٢٠) التالي.

جدول رقم ٢٠
استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع الخدمة	القيمة بمليار ل.ل.		التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعليم	3 837	4 105	3 976	3,3
صحة	2 308	2 685	2 614	2,8
المجموع	6 145	6 790	6 589	3,1

بلغت أفساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في المؤسسات الخاصة ٣ ٨٣٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٨ و ٣ ٩٧٦ ملياراً عام ٢٠٠٩، أيّ بمعدّل نمو نسبته ٧%. وقد أدّى ارتفاع الأسعار بنسبة ٣,٣% إلى تسجيل نمو فعلي بلغت نسبته ٣,٦% سنوياً. يرجع هذا النمو بجزء كبير منه إلى انتشار الجامعات الخاصة. والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٩٢ ٩٦٩ طالباً عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ ١٦٣ طالباً عام ٢٠٠٩، أيّ بمعدّل نمو نسبته ٧,٧%. بينما ارتفع عدد التلامذة المسجّلين في المدارس الخاصة من ٣٧٨ ٥٢٩ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٤٥ ٥٦٠ طالباً عام ٢٠٠٩ (+٦%). وبما أنّ تطوّر مجموع النفقات على الأقساط كان أبطأ من تطوّر مجمل نفقات الأسر، انخفضت نسبة هذه النفقات في ميزانية الأسر من ١٠,١% عام ٢٠٠٨ إلى ٩,٩% عام ٢٠٠٩.

لا يمكن تحديد تطوّر الخدمات الصحية بصورة مماثلة. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، يكون حجم خدمات العناية التي تؤمنها مؤسسات الخدمات الصحية الخاصة قد استعاد نموه عام ٢٠٠٩ (+١٣,٢%) بعد أن كان قد تراجع بنسبة طفيفة عام ٢٠٠٨. وفي المقابل، أظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحية زيادة بنسبة ٢,٢% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨. وبالتالي، زادت النفقات على الخدمات الصحية بنسبة ١٦,٣% عام ٢٠٠٩ وارتفعت نسبتها في استهلاك الأسر من ٦,١% عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٤% عام ٢٠٠٩. ونذكر بأنّ الحكومة

اللبنانية تغطي جزءاً من نفقات الاستشفاء التي تحتسب ضمن استهلاك الإدارات العامة (يرجى مراجعة القسم التالي).

ك) استهلاك الخدمات الفردية

تشكّل الخدمات الفردية بين ٩% و ١٠% من مجمل نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي. يبيّن الجدول (٢١) أنواع هذه الخدمات وتطورها بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

جدول رقم ٢١
استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

نوع الخدمة	القيمة بمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
فنادق ومطاعم	1 602	1 993	1 827	9,1
تصليح وصيانة	344	393	384	2,3
تأمين وبنوك	728	830	821	1,2
خدمات أخرى	1 112	1 123	1 123	0,1
المجموع	3 786	4 339	4 154	4,5

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح من جهة وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين من جهة أخرى. عام ٢٠٠٩، زاد عدد المسافرين الأجانب القادمين إلى لبنان بنسبة ٢٧% مقارنة مع العام ٢٠٠٨. (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ج).

يتم استنتاج استهلاك خدمات الصيانة والتصليح من خلال تقدير إنتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك الخدمات المالية بشكل رئيسي من الخدمات المصرفية وخدمات التأمين. يساوي استهلاك الأسر للخدمات المصرفية حصة الإيرادات المصرفية الصافية الناجمة عن الأسر والمفروضة بالتناسب مع ديون هذه الأسر لدى المصارف. ارتفعت هذه الحصة من ٣٤٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩٢ ملياراً عام ٢٠٠٩. أمّا بالنسبة لخدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوماً منها التعويضات التي تقبضها، فقد انخفضت حصة استهلاك الأسر لها من ٣٨٣ إلى ٣٣٨ مليار ل.ل. وفي المجموع، زاد استهلاك الأسر للخدمات المالية بنسبة ١٤%، يرجع جزء من هذه الزيادة (١,٢%) إلى التضخم. (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ز) المتعلقة باحتساب إنتاج الخدمات المالية).

ل) نفقات السياح الصافية

إنّ النفقات الواردة في الفقرات السابقة هي النفقات الخاصة على الأراضي اللبنانية. وهي تتضمن نفقات السياح والمسافرين الآخرين القادمين من الخارج ولكن لا تشمل النفقات التي تدفعها الأسر

المقيمة في لبنان أثناء سفرها إلى خارج لبنان. من أجل احتساب مجموع استهلاك الأسر المقيمة ينبغي طرح نفقات غير المقيمين من النفقات الداخلية وإضافة نفقات المقيمين خارج لبنان.

ولسوء الحظ، لا نعرف طبيعة هذه النفقات، وهي تقدر بصورة عامة. يرد تقدير نفقات السياح على الأراض اللبنانية في أسفل جدول الصادرات (جدول رقم ٢٥)، وتقدير نفقات المقيمين اللبنانيين خارج لبنان في أسفل جدول الواردات (جدول رقم ١١).

القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية التي تقدمها المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة بموجب عقود. وبالعادة، يتمّ إحصاء هذه الخدمات بصورة منفصلة. ولكن لا يسمح نظام المحاسبة العامة حالياً بوضع حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبيّن الجدول (٢٢) نفقات التعليم كما وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبين الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء التي تتكفل بها الحكومة اللبنانية.

جدول رقم ٢٢

تقدير كلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

نوع الخدمة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعليم ابتدائي وثانوي					
أجور	495	485	504	489	585
استهلاك سلع وخدمات	24	20	23	22	30
المجموع	519	505	527	511	615
الجامعة اللبنانية*					
أجور	116
استهلاك سلع وخدمات	18
المجموع	134	157	146	174	252
مجموع التعليم	653	662	673	685	867
نفقات استشفاء	222	180	210	306	297
مجموع الخدمات الاجتماعية	875	842	883	991	1 164

*بسبب عدم توافر قطع حسابات الجامعة اللبنانية ابتداءً من العام ٢٠٠٦، تمثل الأرقام المبالغ التي حولت من موازنة الدولة إلى الجامعة اللبنانية

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات، يتعيّن إضافة تقييم إهلاك المباني المدرسية والجامعية التي تملكها الحكومة وجزء من النفقات المصرفية التي تدفعها الحكومة لتغطية عجزها.

إنّ نمو حجم خدمات التعليم الرسمي - مقاساً بتطور عدد التلامذة والطلاب المسجلين سنوياً - يختلف تماماً عن نمو تكاليف هذه الخدمات.

- ففي المرحلتين الابتدائية والثانوية، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية والخاصة المجانية من 450 784 إلى 427 761 بين الأعوام الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و٢٠٠٧-٢٠٠٨، أي بتراجع نسبته ٥,١%. ويرجع ارتفاع تكاليف الخدمات التعليمية في هذه الفترة (+٥,٨%) إلى زيادة الأجور ابتداءً من شهر أيار ٢٠٠٨ بموجب مرسوم حكومي.
- وفي ما يتعلق بالجامعة اللبنانية، لم يتغير عدد الطلاب المسجلين للسنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقريباً مقارنة مع العام السابق (١٣٤ ٧٤ مقابل ١٧٦ ٧٤). وفي المقابل، زادت كلفة التعليم بنسبة ٤٥% نظراً إلى المبالغ المخصّصة في خزينة الدولة للجامعة اللبنانية (٢٥٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ مقابل ١٧٤ ملياراً عام ٢٠٠٨).

الفصل الرابع الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت ومن التغيّر في المخزون.

القسم الأول. التكوين القائم للرأس المال الثابت

يتمّ احتساب التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت بصورة عامة من خلال إضافة قيمة سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات إلى قيمة إنتاج قطاع البناء. وبما أنّه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإنّ الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية تؤمّن المؤشرات اللازمة لتقدير قيمتها. يظهر الجدول (٢٣) العناصر الداخلة في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت وتطورّه بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

جدول رقم ٢٣
التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع الرأسمال الثابت
بأسعار ٢٠٠٨	بأسعار ٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
بالأحجام	بالأسعار				
11,4	1,4	10 700	10 849	9 609	أبنية وأشغال عامة
37,9	-7,7	1 987	1 834	1 440	آلات ومعدّات
205,3	-9,0	3 683	3 351	1 206	معدّات نقل
36,1	5,0	610	640	448	أثاث
16,3	-5,5	767	725	660	سلع أخرى
32,8	-2,0	17 746	17 398	13 363	المجموع

بعد سنتين من الازدهار تابعت حركة البناء نموها في العام ٢٠٠٩ وإنمّا بوتيرة أخفّ: ١٢,٩% من حيث القيمة و+١١,٤% من حيث الحجم مقابل +٣٣% من حيث القيمة و+١٦,٨% من حيث الحجم في العام ٢٠٠٨.

وعام ٢٠٠٩، انتعشت أيضاً الاستثمارات في سلع التجهيز ولا سيّما معدّات النقل التي زادت قيمتها بنسبة ١٧٨% نتيجة استيراد ثماني طائرات (راجع الفصل الثاني). ارتفعت أيضاً الاستثمارات في الآلات والتجهيزات والأثاث بنسبة ملحوظة: ٢٧,٣% و٤٢,٨% من حيث القيمة بالتالي. وإنّ تقلّبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلّبات أحجام سلع التجهيز هي قيم وحدات تلك السلع عند استيرادها مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، قد تكون تقلّبات الأسعار ناجمة جزئياً عن تغيّر نوعية هذه السلع أو طبيعتها.

توزيع التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن إحصاء التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنمّا يتمّ استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصل على استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات مؤسسات القطاع الخاص فقط. وبالفعل، تتضمّن الاستثمارات العامة إضافة إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت للإدارات،

النفقات على البنى التحتية لشبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكّل جزءاً من التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت لمؤسسات الإنتاج العامة.

جدول 24

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	6 441	6 867	9 222	12 366	16 303
القطاع العام	872	901	905	997	1 095
المجموع	7 313	7 768	10 127	13 363	17 398

أما الاستثمارات العامة فتقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات المستقلة ومن بينها مجلس الإنماء والإعمار^٦.

إنّ سياسة التقشّف التي اعتمدها الدولة للتخفيف من عبء الدين العام انعكست في النمو المحدود للاستثمارات العامة. وبعد أن كانت شبه جامدة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، زادت النفقات العامة على البنى التحتية والتجهيزات بنسبة ١٠,١% عام ٢٠٠٨ و٩,٩% عام ٢٠٠٩. ولكن نظراً إلى ارتفاع أسعار البناء عام ٢٠٠٨، يكون حجم الاستثمارات العامة قد تراجع بنسبة ضئيلة في تلك السنة. أما في العام ٢٠٠٩ فيبدو هذا النمو فعلياً.

القسم الثاني. التغير في المخزون

لا تتوفر أية إحصاءات عن السلع المخزّنة في مخازن المؤسسات. فالتغيرات في السلع المخزّنة الواردة في هذه الدراسة تمّ إدراجها لجعل التغيرات في استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى أكثر انتظاماً. يرجع النمو الكبير الذي شهده الاستيراد في العام ٢٠٠٧ بجزء منه إلى ضرورة إعادة تخزين بعض السلع التي نفذت عام ٢٠٠٦ بسبب إغلاق مرفأ بيروت وتوقيف المؤن لمدة ستة أسابيع. عام ٢٠٠٨، عمد المستوردون إلى ملء مخازنهم تحسباً لارتفاع الأسعار. وأدت موازنة الحسابات إلى تقدير زيادة السلع المخزّنة بما مقداره ٤٤٦+ مليار ل.ل في تلك السنة. عام ٢٠٠٩، برغم إفراغ المخازن من بعض السلع، زاد استيراد الحيوانات الحيّة وبخاصة استيراد المنتجات النفطية بما يفوق الحاجة بسبب الانخفاض الكبير في الأسعار. هنا أيضاً، أدت موازنة الحسابات إلى تقدير تغيير السلع المخزّنة بما مقداره ٦٦٥ مليار ليرة لبنانية بالأسعار الجارية وبما مقداره ١٠٢٣ ملياراً بأسعار السنة السابقة.

الفصل الخامس

الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتكوّن الصادرات من الصادرات بالمعنى المحلي ومن نفقات السياح في الداخل.

^٦ صحت الاستثمارات العامة بعد التدقيق في حسابات البلديات والتدقيق في المشاريع التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

تأثرت الصادرات اللبنانية بالأزمة المالية العالمية التي شهدتها العام ٢٠٠٩. فبعد أن سجّلت الصادرات زيادة بنسبة ٢٠,٩% في عام ٢٠٠٧ و ٢٧,٥% في عام ٢٠٠٨، تراجعت قيمتها بنسبة ٣,١% عام ٢٠٠٩. وفي حين انعكس هذا التراجع في انخفاض قيمة صادرات السلع والخدمات المرسلّة خارج لبنان بنسبة -١٠,٢%، سجّلت نفقات السياح في لبنان نمواً كبيراً كما في السنوات السابقة. نعرض في هذا الفصل تطوّر صادرات مختلف القطاعات التي ترد بالتفصيل في الجدول (٢٥).

جدول رقم ٢٥
تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بمليار ل.ل.			نوع المنتج
بالأحجام	بالأسعار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
		٢٠٠٩			
		بأسعار			
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
1,9	-4,6	480	458	471	صادرات زراعية
2,5	-4,7	436	416	426	منتجات زراعية
-3,1	-4,2	44	42	45	منتجات حيوانية
-2,4	-9,1	6 019	5 473	6 165	صادرات السلع المصنّعة
3,9	0,0	599	599	577	منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
-0,8	-10,2	651	584	656	منتجات النسيج والجلود
-1,3	-9,4	472	428	478	معادن لافلزنية
-4,3	-6,0	2 196	2 064	2 296	منتجات معدنية آلات ومعدات
-9,6	-23,7	1 030	786	1 139	خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
-16,6	1,3	111	112	133	أثاث
8,4	-6,2	961	901	887	منتجات متفرقة
-2,1	-8,7	6 499	5 931	6 636	مجموع صادرات السلع
-9,1	0,2	2 218	2 223	2 441	صادرات الخدمات
17,6	-7,2	264	245	225	الاتصالات السلكية واللاسلكية
3,8	1,2	535	542	516	خدمات للمؤسسات
-56,1	1,2	280	284	640	خدمات مالية
7,3	1,2	1 139	1 152	1 061	تجارة
-3,9	-6,5	8 718	8 154	9 077	الصادرات المرسلّة إلى الخارج
27,1	1,2	2 543	2 574	2 001	نفقات السياح
1,7	-4,7	11 260	10 728	11 077	المجموع العام

استنتجت الأسعار التي اعتمدت في تقييم تقلّبات أحجام السلع المصدّرة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. وتمّ الافتراض أن أسعار خدمات المؤسسات والتجارة قد تغيّرت مثلما تغيّر المؤشر العام للأسعار. أمّا مؤشر أسعار نفقات السياح في لبنان فيفترض أن يساوي مؤشر أسعار الاستهلاك.

(أ) الصادرات الزراعية

بعد أن كانت الصادرات الزراعية قد انتعشت عام ٢٠٠٧، تقدّمت ببطء عام ٢٠٠٨ وتراجعت عام ٢٠٠٩: -٢,٨% من حيث القيمة. نتج جزء من هذا التراجع عن انخفاض أسعار التصدير (-٤,٦%). أمّا الكميات فارتفعت بنسبة ١,٩%. ومن باب التذكير، تفوق قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات بكثير تلك التي ترد في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبّقت بين ١,٥ و ٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية.

عام ٢٠٠٩، لوحظت زيادة مجمل صادرات الفاكهة التي تشكّل أكثر من نصف الصادرات الزراعية (٦,٥% من حيث القيمة و١٧,١% من حيث الكمية). وإنّ الصادرات من التبغ الخام والخضار هي التي أدت إلى تراجع صادرات مجمل المنتجات الزراعية، وبخاصة تراجع كميات التبغ الخام المصدّرة التي انخفضت من ١٠ ٥٠٩ طناً عام ٢٠٠٨ إلى ٦ ٢٣٦ طناً عام ٢٠٠٩.

ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، صحّحت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض الفئات من السلع المصنّعة ولكن بنسب تقلّ بكثير عن نسب تصحيح الصادرات الزراعية.

بعد أن سجّلت الصادرات الصناعية تقدماً لسنتين متتاليتين (+٣١,٨% عام ٢٠٠٧ و+٢٦,٥% عام ٢٠٠٨)، تراجعت بنسبة ١١,٢% من حيث القيمة عام ٢٠٠٩، نتيجة انخفاض الأسعار بنسبة ٩,١% والكميات بنسبة ٢,٤%.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو أدخلت لحرفّت الاتجاهات الحقيقية للصادرات الصناعية. وكما يتبيّن من الجدول (٢٦) التالي، شهدت الصادرات من الذهب تقلّبات بنسب متفاوتة جداً بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩: -٢٩,٤% عام ٢٠٠٧ و+١,٤% عام ٢٠٠٨ و+١٤٤,٦% عام ٢٠٠٩.

جدول ٢٦
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٦-٢٠٠٩

معدّل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية	2009	2008	2007	2009	2008	2007	2006	
	144,6	1,4	-29,4	1 176,8	481,0	474,2	671,4	القيمة بمليار ل.ل
	138,4	-24,6	-39,8	29 210	12 254	16 254	26 994	الكمية بالكغ
	2,6	34,6	17,3	40,3	39,3	29,2	24,9	سعر الكغ بمليون ل.ل

- بخلاف فروع السلع المصنّعة الأخرى، سجّلت صادرات مجمل المنتجات الزراعية الغذائية زيادةً في عام ٢٠٠٩ وإن كانت بشكل متواضع مقارنة مع العام ٢٠٠٨: ٣,٩+ % مقابل ٢٣ % عام ٢٠٠٨. وبما أنّ الأسعار بقيت مستقرّة، نجمت هذه الزيادة بالكامل عن زيادة الكميات المصدّرة.

من بين أهم صادرات هذا القطاع نذكر المنتجات التالية:
المعلّبات الغذائية التي تشكّل ٣٠,٧ % من صادرات هذا القطاع والتي زادت صادراتها بنسبة ٤,٥ % من حيث القيمة و ٤,٧ % من حيث الحجم؛
السكري والشوكولاتة: تشكّل السكري والشوكولاتة ٢٠,٥ % من الصادرات الزراعية الغذائية وقد زادت صادراتها بنسبة ٢ % من حيث القيمة و-٣,٢ % من حيث الحجم.
العجائن: تشكّل العجائن ١٠,١ % من صادرات هذه الفئة وقد زادت صادراتها بنسبة ١٢,٣ % من حيث القيمة و ٢٠,٢ % من حيث الحجم.
الدهون الغذائية: تستأثر الدهون الغذائية بـ ٧,٦ % من صادرات منتجات الصناعات الزراعية الغذائية، وقد تراجع صادراتها بنسبة ٢,٨ % من حيث القيمة، ولكن زاد حجمها بنسبة ٦,٤ % نتيجة انخفاض أسعارها بنسبة ٨,٧ %.

- تراجع قيمة الصادرات من الأنسجة والملابس والجلود تراجعاً حاداً نسبته ١٠,٩ % نتيجة انخفاض الأسعار بنسبة -١٠,٢ %، وبالكاد تغيّرت الكميات المصدّرة (-٠,٨ %).

- أمّا المعادن غير الفلزية والمنتجات المكوّنة منها فقد تراجع صادراتها أيضاً: -١,٣ % من حيث الحجم و-١٠,٦ % من حيث القيمة. عام ٢٠٠٩، شكّل الألماس الخام والاسمنت أكثر من ثلاثة أرباع صادرات هذه المنتجات. وتراجع تصدير الألماس (أو بالأحرى إعادة تصدير الألماس) من ٥٠٨ كغ بقيمة ١٨٤,٧ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢٨ كغ بقيمة ٢٢٧,٩ ملياراً عام ٢٠٠٩. وانخفضت الكميات المصدّرة من الاسمنت من ١ ٢٥٧ ألف طنّ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٨٧ ألف طنّ عام ٢٠٠٩ (-٢٩,٤ %). وبما أنّ الأسعار تراجعت بنسبة ١٥ %، انخفضت قيمة صادرات هذا المنتج بنسبة ٣٧,٣ % وانتقلت من ١٧٢ مليار عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٨ مليار عام ٢٠٠٩.

- احتلت مجموعة المعادن والآلات والمعدّات مرتبة بارزة ضمن صادرات السلع المصنّعة (٣٧,٧% من قيمة المنتجات المصنّعة التي تمّ تصديرها في عام ٢٠٠٩). وتتألف هذه المجموعة من المجموعات الفرعية التالية: معادن عدا الذهب (٧,٦%)، ومصنوعات معدنية (٧%)، وآلات ومعدّات (١٩,٥%) ومعدّات نقل (٣,٦%).

○ سجّلت صادرات المعادن تراجعاً كبيراً في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨: - ٣٣,٧% من حيث القيمة و-٢٧% من حيث الحجم. ويتكوّن أكثر من ربع هذه الصادرات من الخرقة الحديدية التي تراجعت قيمتها من ٢٧٢ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٢ ملياراً عام ٢٠٠٩.

○ وسجّلت قيمة الصادرات من المصنوعات المعدنية تراجعاً وإنّما بنسبة أقلّ (٦,٧%)، ويعود هذا الانخفاض بجزء كبير منه إلى انخفاض الأسعار (٥,٤%). من بين المنتجات الرئيسية المصدّرة ضمن هذه المجموعة الفرعية، نذكر الهياكل الحديدية للبناء التي تراجعت قيمة صادراتها من ٥١,٣ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠,٦ ملياراً عام ٢٠٠٩.

○ وسجّلت الصادرات من الآلات والمعدّات تراجعاً بنسبة ٥% في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

○ أمّا معدّات النقل فقد ارتفعت قيمة صادراتها من ١٣٦ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ١٩٩ ملياراً عام ٢٠٠٩. وسجّل خروج محرّكات طائرات بقيمة ٤٣,٧ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٠,٦ ملياراً عام ٢٠٠٨.

- أمّا المنتجات الكيميائية الأساسية التي شكّلت أكثر من نصف صادرات فئة "الخشب والمطاط والمنتجات الكيميائية" في عام ٢٠٠٨، تراجعت نسبتها من هذه الصادرات إلى ٣٥% في العام ٢٠٠٩ نتيجة الانخفاض الحاد في أسعارها المقترن بارتفاع كبير في الأسعار في عام ٢٠٠٨. كما وتراجعت أسعار المنتجين الأبرزين في هذه الفئة وهما الحوامض الفوسفورية والسوبر فوسفات بنسبة ٧٠% و٦٠% بالتتالي بعد أن كانت قد تضاعفت ٣,٦ و٢,٩ مرات بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨: فقد انتقلت قيمة صادرات هذين المنتجين من ٤٧٠,٩ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦٥,٢ ملياراً عام ٢٠٠٩ في حين انخفضت الكميات المصدّرة من ٣٦٥,٢ ألف طنّ إلى ٣٤٠,٢ ألف طنّ.

- وتراجعت صادرات الفروع الأخرى من منتجات هذه المجموعة بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وإنّما بنسب أقلّ: انخفضت قيمة صادرات المنتجات الكيميائية الأخرى من ١٧٧ إلى ١٥٩,٣ مليار ليرة لبنانية وتراجعت أسعارها بنسبة ٤,٥%، كما انخفضت قيمة صادرات المصنوعات الخشبية (عدا الأثاث) من ٥١,٢ مليار ليرة لبنانية إلى ٤٢,٤ ملياراً وتراجعت أسعارها بنسبة ٣,٥%، وانتقلت قيمة الورق والكرتون المصدّرة من ٢٠٥,٥ إلى ٢٠٨ مليار ل.ل وزادت أسعارها بنسبة ١,٢%، وقيمة

- صادرات المصنوعات البلاستيكية من ١٠٢,٣% إلى ٨٣,٢% مليار ل.ل وتراجعت أسعارها بنسبة ٧%.
- أما صادرات الأثاث - وإن كانت نسبتها ضئيلة - فقد سجّلت تراجعاً أيضاً من حيث القيمة: -١٥,٥%.
 - تتكوّن السلع المتفرّقة بشكل رئيسي من منتجات النشر والمجوهرات. زادت قيمة المنتجات المطبوعة المصدّرة بنسبة ٣٢,٥% إذ ارتفعت من ٣٠٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٠٩,٢ ملياراً عام ٢٠٠٩، وذلك برغم انخفاض قيم الوحدات (-) (١٤,٤%). أما المجوهرات فتراجعت صادراتها بنسبة ٢٠,٢% إذ انتقلت من ٤٦٣ إلى ٣٦٩,٤ مليار ل.ل.

(ج) صادرات الخدمات

لا تتوافر حتى الآن إحصاءات شاملة وكاملة عن الخدمات المتبادلة مع الخارج. وحدها المبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تحصى بصورة منتظمة. تمّ تجاهل صادرات خدمات النقل الصافية. وقدّر صافي صادرات خدمات للمؤسسات بفضل الاستقصاء الذي شمل أكبر المؤسسات حجماً في عام ٢٠٠٤. تشمل صادرات الخدمات المالية حصة صافي المنتج المصرفي الناجمة عن الفوائد المحصّلة من الخارج وصادرات خدمات إعادة التأمين الصافية، علماً أن هذه الأخيرة سلبية. أما إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في هذه الحسابات، فقدّرت بشكل تقريبي استناداً إلى الاحصاءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير (تجارة عامة) والعبور.

لم تتوافر حتى الآن أرقام دقيقة عن الإيرادات الصافية للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الناتجة عن الاتصالات مع الخارج. وتمّ الافتراض أنّ تطوّرها مماثل لتطوّر إيرادات الخزينة الناتجة عن الاتصالات والخدمات البريدية أي بنسبة ٩,٢% عام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨.

أما أرقام المبيعات التي حققتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من المدفوعات المسدّدة لغير المقيمين مقابل خدماتهم، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم التي تمّ استجوابها لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٢ و ٢٤٥ مليار عام ٢٠٠٣، أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩,٣%^٧ وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، اعتمدنا نسبة ٢٥% لنمو هذه الخدمات بعد الإطلاع على أرقام مبيعات مؤسسات (أوف شور) المصرّحة إلى وزارة المالية. وبسبب عدم توافر دراسات إحصائية حديثة، تمّ اعتماد معدّل نمو نسبته ٦% في تقدير حسابات العامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وبنسبة ٢٠% للعام ٢٠٠٨ و ٥% للعام ٢٠٠٩. وبسبب استحالة تحديد أسعار هذه الخدمات ومراقبتها، تمّ الافتراض أنّها تطوّرت بنسبة مماثلة لتطوّر معدّل التضخم أي ١,٢% عام ٢٠٠٩.

^٧ أظهر هذا الاستقصاء أنّ أرقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ أنقص من تقديرها.

وإنّ الازدهار التي شهدته الخدمات المالية في عام ٢٠٠٨ قبله تراجعاً حاداً عام ٢٠٠٩. تشمل هذه الخدمات الأعباء المصرفية المحسومة من الفوائد المحصّلة من قبل المصارف من توظيفاتها في الخارج مخصوماً منها خدمات التأمين المستوردة. انخفضت الفوائد المحصّلة من الخارج من قبل المصارف من ١ ٧٤٤ ملياراً عام ٢٠٠٨ إلى ٨٨٩ ملياراً عام ٢٠٠٩.

وبما أنّ نسبة الخدمة المصرفية من أصل الفوائد المحصّلة بلغت ٣١% عام ٢٠٠٩ (مقابل ٣٢,٨% عام ٢٠٠٨)، بلغت حصّة الفوائد المحتسبة على أنّها صادرات ٥٧٢ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و ٢٧٥ ملياراً في عام ٢٠٠٩. وتُضاف إلى الفروقات في الفوائد، العمولات المصرفية الصافية التي تُفرض على العمليات مع الخارج والبالغة ١٣٦ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٦٨ ملياراً عام ٢٠٠٩.

ومن ناحية أخرى، بلغت الإيرادات الصافية الناتجة عن خدمات إعادة التأمين مع الخارج ٦٢ و ٥٩ مليار ليرة لبنانية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بالتالي. وقد تمّ طرح هذه المبالغ من صادرات الخدمات. وبالتالي تكون الخدمات المالية الناجمة عن العمليات الخارجية قد انخفضت بنسبة ٥٥,٥%.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل نمو حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهدت ازدهاراً عام ٢٠٠٤ (+٣٢,٤%)، تراجع صافي الإيرادات التجارية القادمة من الخارج بشكل منتظم (-٣,٥%) في عام ٢٠٠٥ و (-١٧,٨%) في عام ٢٠٠٦ و (-٣,٩%) في عام ٢٠٠٧، ثم عادت وارتفعت في عام ٢٠٠٨ (+١٧,٢%) وبنسبة أقلّ في عام ٢٠٠٩ (+٨,٦%). وكما هو الحال بالنسبة للخدمات المالية، تمّ الافتراض أنّ أسعار هذه الخدمات ارتفعت بنفس نسبة ارتفاع معدّل التضخم البالغة ١,٢%.

د) نفقات السياح

من المتعارف عليه أنّ معدّل نمو حجم نفقات السياح وسائر الزائرين الأجانب على الأراضي اللبنانية يساوي معدّل نمو عدد الزائرين الأجانب (عدا السوريين) الذين يدخلون لبنان سنوياً: +١٨,١% عام ٢٠٠٨ و +٢٧,١% عام ٢٠٠٩. أمّا مؤشر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشر أسعار الاستهلاك.

الجزء الثاني الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الإقتصادية (SCN93) بإعداد سلسلة من الحسابات لكلّ من فئات العملاء الإقتصاديين الوطنيين الخمس المشار إليها بـ S.1 وسلسلة أخرى من الحسابات للقطاع الخارجي المشار إليها بـ S.2.

تتألف فئات العملاء الإقتصاديين الخمس ممّا يلي :

S11: الشركات غير المالية

S12: المؤسسات المالية

S13: الإدارات العامة

S14: الأسر

S15: الجمعيات التي لا تستهدف الربح

لا تتيح القدرات الإحصائية اللبنانية الوطنية إعداد حسابات إقتصادية دقيقة ومنفصلة لكلّ من فئات عملاء الإقتصاديين الخمس. ويستحيل بخاصة توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر، ولكن يمكن تقييم – على نحو تقريبي- العناصر الأساسية للحسابات المتكاملة المتعلقة بمجموع العملاء الداخليين وتلك المتعلقة بالقطاع الخارجي.

يفصّل الجدولان (٢٧) و(٢٨) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللقطاع الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي تميّزت بها الحركة الإقتصادية خلال السنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

يعرض الفصل الأول حسابات العملاء الإقتصاديين الوطنيين التي تظهر المجاميع الإقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج، وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويتناول الفصل الثاني تقييم العناصر الأساسية لميزان المدفوعات موزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات العملاء التي استطعنا إعدادها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في الملحق المرفق بهذا التقرير.

جدول رقم ٢٧

الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني (S.1) ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
I . حساب الإنتاج				
61 676	57 452			P11 إنتاج تسويقي
7 384	6 686			P12 إنتاج غير تسويقي
8 976	7 209			D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات/منتجات
		25 386	26 001	P2 الاستهلاك الوسيط
		52 650	45 346	B1 إجمالي القيمة المضافة
78 036	71 348	78 036	71 348	المجموع
II. حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية				
52 650	45 346			B1 الناتج المحلي القائم
8 976	7 209	8 976	7 209	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات/منتجات
7 826	6 393	8 308	6 524	D41 الفوائد
		3 837	2 740	القطاع الخاص
		4 471	3 784	القطاع العام
36 489	31 590	34 720	30 717	D1+D4.. أجور ومدخيل أخرى
		53 937	46 089	B5 رصيد المداخل الأولية
105 941	90 538	105 941	90 538	المجموع
II. حساب توزيع الدخل الثانوي				
53 937	46 089			B5 الدخل الوطني القائم
3 089	2 735	3 089	2 735	D5 الضرائب المباشرة
1 145	1 084	1 145	1 084	D61 الاشتراكات الإجتماعية
2 360	1 926	2 334	1 901	D62 التقديرات الإجتماعية
14 985	12 296	548	528	D79 التحويلات الجارية الأخرى
		68 400	57 882	B6 رصيد: الدخل الوطني القائم المتاح
75 517	64 130	75 517	64 130	المجموع
II. حساب استعمال المداخل				
		49 043	44 704	P2 استهلاك
		19 357	13 177	B8 الوفر القائم
68 400	57 882	68 400	57 882	المجموع = الدخل الوطني القائم المتاح
III. حساب الرأسمال				
19 357	13 177			B8 الوفر القائم
		18 063	13 809	P51 تكوين الرأسمال الثابت
9 674	3 936	38	8	D9 تحويل رساميل
		10 930	3 296	B9 الرصيد: القدرة/ الحاجة للتمويل
29 031	17 113	29 031	17 113	المجموع
III. الحساب المالي				
10 930	3 296			B9 القدرة/ الحاجة للتمويل
20 323	13 390	32 231	18 608	F2 الأوراق النقدية والودائع
6 429	7 369	8 061	6 922	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
3 461	3 890	5 385	4 582	F4 القروض
7 028	853	2 494	-1 314	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
				المجموع

جدول رقم ٢٨
حسابات العالم الخارجي (S.2) ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
I. حساب تبادل السلع والخدمات				
25 183	24 244			الاستيراد
		10 728	11 077	التصدير
		14 456	13 167	B11 الميزان التجاري
25 183	24 244	25 183	24 244	المجموع
II. حساب المداخيل والتحويلات الجارية				
14 456	13 167			B11 الميزان التجاري
698	687	2 314	1 421	D1 الأجور وملحقاتها
1 519	1 993	1 037	1 863	D41 الفوائد
563	498	717	637	D4...مداخيل أخرى
		26	25	D62 التقييمات الإجتماعية
		14 437	11 767	D79 التحويلات الجارية الأخرى (الصافية)
		-1 294	632	B12 ميزان العمليات الجارية
17 236	16 345	17 236	16 345	المجموع
1.III حساب الرأسمال				
-1 294	632			B12 ميزان العمليات الجارية
		9 636	3 928	D9 تحويل الرساميل (صافي)
		-10 930	-3 296	B9 الرصيد: القدرة/ الحاجة للتمويل
-1 294	632	-1 294	632	المجموع
٢.III الحساب المالي				
-10 930	-3 296			B9 القدرة/ الحاجة للتمويل
11 908	5 218			F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
		-1 633	447	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
		-1 923	-692	F4 الائتمانات
		4 534	2 167	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
978	1 922	978	1 922	المجموع

الفصل الأول الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني

تتوزع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الإقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاط الإقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- 1.II. حساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل.
- 2.II. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- 4.II. حساب استعمال المداخيل.
- 1.III. حساب رأس المال.
- 2.III. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي يتميّز بها النشاط الإقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول رقم (٢٩) التالي.

جدول رقم 29
تطور المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الحصيلة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
52 650	45 346	37 926	33 917	32 945	الناتج المحلي القائم
1 287	743	-225	-209	259	+ صافي مداخيل عوامل الإنتاج
53 937	46 089	37 701	33 707	33 204	= الدخل الوطني القائم
14 463	11 792	6 594	6 708	4 305	+ التحويلات الجارية الصافية
68 400	57 882	44 295	40 415	37 509	= الدخل الوطني القائم المتاح
-49 043	-44 704	-36 984	-33 252	-32 727	- الاستهلاك
19 357	13 177	7 312	7 163	4 782	= الوفر الوطني القائم
9 636	3 928	2 192	4 461	1 431	+ تحويل الرساميل الصافية
28 993	17 105	9 504	11 625	6 213	= الوفر القائم المتاح
18 063	13 809	10 462	7 733	7 222	- تكوين الرأسمال الثابت
10 930	3 296	-958	3 892	-1 010	= القدرة (+) / الحاجة (-) للتمويل
978	1 922	4 029	321	2 136	+ تمويل خارجي
11 908	5 218	3 070	4 213	1 126	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: تم إعادة النظر في الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨

استناداً إلى ما تقدّم نستنتج أنّ:

- الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب إنتاج مجموع العملاء الإقتصاديين.
- الدخل الوطني القائم يشق من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.

- الدخل الوطني القائم المتاح يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخل.
- الوفر الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.
- يطرح إجمالي الوفر الوطني القائم المتاح والقدرة أو الحاجة للتمويل من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات في الحساب المالي في خانة "التغير في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية هذه الحسابات بالتفصيل.

القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج عملاء اقتصاديين مختلفين ويسجل، من حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للنتائج المحلي القائم. وتقسّم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

(أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تحصلها جملة وحدات الإنتاج من بيع السلع والخدمات. ولكن بحسب طرق التقدير التي اعتمدت بسبب غياب الإحصاءات الملائمة، تشمل قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدر بالأسعار المدفوعة من قبل المستخدمين.

(ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما هو وارد في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تستهدف الربح.

تمّ عرض الطريقة المعتمدة في تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

(ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3)

في المبدأ تدخل في هذا الحساب الرسوم المحددة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات فقط، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً الرسوم البلدية والضرائب الأخرى.

وقد تمّت مراجعة الرسوم البلدية الواردة في هذه الدراسة بعد الإطلاع على حسابات البلديات الكبيرة وحسابات عينة من البلديات الصغيرة والمتوسطة للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. أمّا الرسوم المفروضة في السنوات الأخرى فقد تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما وتتضمن هامشاً من التصحيح ضرورياً لتوازن حسابات القطاع العام. أما الضرائب الأخرى فيتمّ الحصول عليها من قطع حسابات الدولة. يبيّن الجدول رقم (٣٠) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ورسوم الاستهلاك ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.

جدول رقم ٣٠
الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية					نوع الضريبة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
768	686	556	461	481	الرسوم الجمركية
4 917	3 600	2 580	2 349	2 440	رسوم الاستهلاك
2 448	2 020	2 006	1 423	1 657	أرباح المؤسسات العامة
396	350	292	259	261	طوابع و رسوم أخرى
521	601	349	469	427	رسوم البلديات والتصحيحات
-74	-48	-22	-26	-19	- الإعانات
8 976	7 209	5 761	4 936	5 247	المجموع

ملاحظة: تم إعادة النظر في أرقام العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

بعد أن كانت الرسوم الجمركية قد خفّضت بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، نتيجة السياسة الحكومية الهادفة إلى الاستبدال التدريجي لهذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة، عادت هذه الرسوم لترتفع في العام ٢٠٠٤ وإنما بوتيرة نمو متدنية عن وتيرة نمو الواردات. وتراجعت نسبة الرسم الجمركي من أصل قيمة الواردات الجمركية من ٤,٣% عام ٢٠٠٣ إلى ٣,١% عام ٢٠٠٧ و ٢,٨% عام ٢٠٠٨ و ٣,١% عام ٢٠٠٩.

يبيّن الجدول (٣١) أدناه أنّ جزءاً كبيراً من رسوم الاستهلاك يتكوّن من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢.

جدول ٣١
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الرسم
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
2 888,6	2 583,8	1 803,0	1 660,2	1 560,8	- على القيمة المضافة
277,2	246,1	211,2	162,0	190,8	- على التبغ
123,0	106,9	84,1	64,4	83,8	- على السفر من المطار
999,2	112,3	184,7	230,3	362,2	- على المحروقات
614,2	538,8	286,6	216,5	230,5	- على تسجيل السيارات
14,7	12,6	10,6	16,0	11,9	- غيرها
4 916,9	3 600,4	2 580,2	2 349,3	2 440,0	المجموع

في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، بلغ متوسط نمو الضريبة على القيمة المضافة ما نسبته ٥,٩% سنوياً. وقد بلغ هذا النمو ٤٣,٢% عام ٢٠٠٨ و ١١,٨% عام ٢٠٠٩. ولكن نظراً إلى عدم توافر حسابات ختامية للدولة تعتبر البيانات المتعلقة بالعامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ مؤقتة، واستناداً إلى تقارير وزارة المالية بلغ معدّل النمو الحقيقي للضريبة على القيمة المضافة ٢٩% عام ٢٠٠٨. وقد أدت سياسة المحافظة على استقرار أسعار البنزين إلى انخفاض الضرائب على المحروقات بصورة منتظمة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، تمكّنت الحكومة اللبنانية من رفع الضرائب على المحروقات بفضل انخفاض أسعار استيرادها، مما يفسّر ارتفاع مقدارها.

وتُحتسب أرباح المؤسسات العامة على أنها رسوم على السلع لأنّ الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. سجّلت أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة: إرتفعت هذه الأرباح من ١٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٣١٠ ملياراً عام ٢٠٠٤ و ٤٥٦ ملياراً عام ٢٠٠٥. وقُدّرت بـ ٢٩٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و ٦٦٠ ملياراً عام ٢٠٠٧ و ٧٣٤ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٥٤٠ ملياراً عام ٢٠٠٩.

أما الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي: (جدول رقم ٣٢).

جدول رقم ٣٢
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					المؤسسة
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
45,0	30,7	-	5,0	-	مكتب القمح والشمندر السكري
-	-	-	-	-	مصالح المياه
18,1	10,0	15,9	13,0	15,0	مصلحة النقل المشترك
7,0	4,0	4,0	4,0	4,0	تلفزيون لبنان
4,0	3,0	2,0	4,0	0,3	غيرها
74,1	47,7	21,9	26,0	19,3	المجموع

لا تسجّل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في مصروفات موازنة الدولة، بل تسجّل في حساب الخزينة العامة على أنها سلف ممنوحة للمؤسسات العامة وتعالج كعمليات مالية. وقد ارتفعت ديون شركة كهرباء لبنان إزاء الخزينة إلى ٨١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٣ و ٥١١ ملياراً عام ٢٠٠٤ و ٧٣٤ ملياراً عام ٢٠٠٥. أمّا حسابات الخزينة للأعوام التالية فلم تتوافر بالتفصيل بعد. غير أنّ التقارير الدورية الصادرة عن وزارة المالية تشير إلى أنّ نفقات الخزينة العامة لحساب كهرباء لبنان بلغت ١ ٣٧١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و ١ ٤٩٧ ملياراً عام ٢٠٠٧ و ٢ ٤٣٠ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢ ٢٥٩ ملياراً عام ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الإعانات غير المباشرة التي تقدّم إلى مزارعي التبغ والتي نجهل قيمتها تستنتج من الضرائب على التبغ المصنّع.

د) الاستخدامات الوسيطة

تساوي الاستخدامات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوماً منها التغيير في المخزون، ويتم تقييمها بأسعار السوق أي مشتملة كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

القسم الثاني. حساب الإستثمار وتخصيص المداخل الأولية

يُقصد بالمداخل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجّل حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية، لجهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخل الأولية التي يحصلها العملاء الاقتصاديون الوطنيون. كما ويسجّل، لجهة الاستخدامات، المداخل الأولية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين. ويستنتج من البند المُوازن لهذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم. وبما أنّه تمّ وضع حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية لوحدات الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول (٣٣) التالي توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تندرج ضمن قيمته: أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة على المنتجات صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخل والاهتلاكات.

جدول ٣٣

توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

عناصر الناتج المحلي القائم	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الرسوم ناقص الإعانات/ المنتجات الفوائد	5 247	4 936	5 761	7 209	8 976
الأجور والمدخيل الأخرى اهتلاك (رصيد)	21 497	22 856	25 152	30 717	34 720
	3 020	3 199	3 382	4 681	5 117
المجموع = الناتج المحلي القائم	32 945	33 917	37 926	45 346	52 650

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع تكاليف العمالة التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية والإدارات العامة. وتُستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تم عرض تطورها في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أما الرواتب والأجور وغيرها من تكاليف العمالة التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية فقد تم تقديرها ضمن إطار وضع حسابات سنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات، وقد بلغت حصتها من الناتج المحلي القائم ٣٥,٥%: ٨٣,٢% في القطاع الإداري و ٢٩,١% في القطاع التسويقي. ولسوء الحظ لا تتوفر معلومات وافية عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٩ لمعرفة تطورها هذه الحصة. وإن استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل مؤسسات كبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (عدا المؤسسات العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر نسب تكاليف العمالة من أصل إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤,٦%	٢٤,٢%
الخدمات	٣٢,٤%	٣٢,٩%
التجارة	١٠,٥%	١٠,٩%

في المقابل، سجّلت حصة الضرائب غير المباشرة - مخصوماً منها الإعانات - من الناتج المحلي القائم، تقدماً هاماً بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ١٠,٥% عام ١٩٩٧ إلى ١٦,٧% عام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن فرض الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتّسع قاعدة هذه الضريبة في السنتين التي تلتها. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدى تراجع الاستهلاك إلى انخفاض الضرائب غير المباشرة وتراجع حصتها في الناتج المحلي القائم إلى ١٥,٩% ثم إلى ١٤,٧%. ومع انتعاش الاستهلاك في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عادت حصة الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي القائم إلى الارتفاع لتبلغ ١٥,٢% و ١٥,٩% بالتالي. وعام ٢٠٠٩، بلغت حصة الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي القائم ١٧% نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على المحروقات.

تمثل الفوائد عائدات الرساميل المالية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب هذه الرساميل، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ هذه الفوائد لا تستعمل في تقدير الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

وبهدف تقدير مصروفات الفوائد التي تتكبدها المؤسسات الإنتاجية، تناولنا في الحسابات الواردة في هذه الدراسة فوائد الودائع لدى المصارف التجارية ومصارف الاستثمار. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تدفعها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم إزاء المصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف ينجم عن أجور خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها هذه المصارف.

جدول ٣٤

احتساب أعباء الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات
٢٠٠٩-٢٠٠٥

مليار ليرة لبنانية				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
بيانات المصارف				
الفوائد المقبوضة				
3 545	3 173	2 754	2 502	1 978
على سندات الخزينة				
889	1 744	1 047	1 047	279
من غير المقيمين				
5 551	4 074	5 009	4 173	4 429
من مدينين آخرين				
9 985	8 992	8 810	7 722	6 686
المجموع				
6 902	6 046	6 386	5 413	4 801
الفوائد المدفوعة إلى المودعين				
0,691	0,672	0,725	0,701	0,718
نسبة الفوائد المدفوعة من الفوائد المقبوضة				
احتساب الفوائد المستحقة للمودعين على حساب:				
2 451	2 134	1 996	1 754	1 420
الإدارات العامة				
615	1 173	759	734	200
غير المقيمين				
3 837	2 740	3 631	2 925	3 180
مؤسسات الإنتاج				
6 902	6 046	6 386	5 413	4 801
المجموع				

وبالتالي، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص (مؤسسات الإنتاج بشكل أساسي) إلى أصحاب الودائع بواسطة المصارف قدّرت بـ ٣ ٦٣١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧، و ٢ ٧٤٠ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٣ ٨٣٧ ملياراً عام ٢٠٠٩ أيّ بنسبة ٦,٩% و ٦,٠% و ٧,٣% من الناتج المحلي القائم بالتالي. عام ١٩٩٧، لم تتجاوز هذه الحصة ما نسبته ٥,٣%.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تندرج في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فنُشتق من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول (٣٤) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية من أصل الفوائد على الفوائد التي تحصلها المصارف من سندات الخزينة. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

جدول ٣٥

تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

2009	2008	2007	2006	2005	تقسيم أعباء الدين
5 836	5 062	5 328	4 375	3 724	خدمة الدين
1 365	1 278	935	903	693	- قيمة الخدمات المصرفية
4 471	3 784	4 393	3 472	3 031	= الفوائد المدفوعة

تتألف أنواع الدخل الأخرى من الأنصبة المدفوعة لأصحاب رؤوس الأموال العاملين في مجال الإنتاج ومن المداخل المختلطة للمتعهدين الفرديين. وقد خضعت هذه الإيرادات إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى حصص أرباح حاملي الأسهم غير معروفة. وكما الرواتب، قُدرت هذه المداخل للعام ١٩٩٧ فقط، وقد بلغت حصتها النسبية من الناتج المحلي القائم ٤٢,٣%.

ونتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية تصنّف الرواتب والمداخل عدا الفوائد في بند واحد اعتباراً من العام ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر الاهتلاكات رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لاهتلاك رأس المال الثابت للإدارات العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول (١٠) الذي يبيّن احتساب قيمة الانتاج غير التسويقي.

ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم البند المُوازن لحساب استثمار المداخل الأولية وتخصيصها لجملة العملاء الاقتصاديين الوطنيين. وهو بالتالي يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد - الاستخدامات) للمداخل الأولية الذي يساوي صافي مداخل العوامل الواردة من العالم الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول ٢٨) المفصلة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداخل الأولية الثلاثة (الأجور، الفوائد والمداخل الأخرى) في الجدول (٣٦).

جدول ٣٦

مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	عناصر الدخل الوطني القائم
52 650	45 346	37 926	33 917	32 945	الناتج المحلي القائم
-483	-131	76	277	143	الفوائد الخارجية الصافية
1 769	873	-301	-487	116	المداخل الخارجية الصافية الأخرى
53 936	46 089	37 701	33 707	33 204	المجموع = الدخل الوطني القائم

بعد أن تدهورت المداخل الخارجية الصافية لأربع سنوات وأدت إلى تدني نسبة نمو الدخل الوطني القائم عن نسبة نمو الناتج المحلي القائم، استعادت هذه المداخل زخمها في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧: استناداً إلى تقديرات مصرف لبنان، انخفضت عمالة الأجانب بنسبة ضئيلة وارتفعت مداخل اللبنانيين العاملين في الخارج بشكل ملحوظ. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض معدلات الفوائد في الخارج إلى تجاوز الفوائد المدفوعة لغير المقيمين تلك المدفوعة للبنانيين على توظيفاتهم في الخارج. عام ٢٠٠٩، عوّض ارتفاع مداخل العمال اللبنانيين في الخارج عن انخفاض مداخل التوظيفات. ارتفع الدخل الوطني القائم بنسبة ضئيلة من حيث القيمة الإسمية (١٧% مقابل ١٦,١% للناتج المحلي القائم).

القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجل حساب التوزيع الثانوي للدخل، من حيث الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع التحويلات المختلفة كالضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتم تسجيل تسديد تلك التحويلات من قبل العملاء الوطنيين على أنها استخدامات. وبالتالي يساوي البند المُوازن لهذا الحساب الدخل الوطني القائم مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية القادمة من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني القائم المتاح".

أ) الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية تقتطعها الإدارات العامة من موارد العملاء الوطنيين ويتم تسجيلها في استخدامات القطاع الخاص وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول (٣٧) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في الحسابات الختامية للدولة.

جدول ٣٧

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					
نوع الضريبة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ضريبة الدخل	907	1 184	1 142	1 564	1 839
الضريبة على الأملاك	409	579	526	786	808
الضريبة على السيارات	237	265	276	385	441
المجموع	1 554	2 029	1 944	2 735	3 089

ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي تمكنا من إحصائها في هذه الحسابات الاشتراكات المحصّلة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أنّ هذه الدراسة لم تنطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلّق بهذا الموضوع.

يفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستخدّمين إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل ويتم تسجيلها على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات متوجبة على ربّ عمل يوظّف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات غير منتظمة (٦٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٠ و ٨٠ ملياراً عام ٢٠٠٤ و ٣٤٠ ملياراً عام ٢٠٠٥ و ٢٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٦، و ١٠٠ مليار عام ٢٠٠٨). وقد تمّ استثناء هذه المدفوعات من أجور العمّال ومن الاشتراكات الاجتماعية.

جدول ٣٨

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الاشتراك
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
1 050	999	1 049	865	946	الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي
95	85	79	85	85	إشتراكات الموظفين الحكوميين
1 145	1 084	1 128	951	1 031	المجموع

ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب 2.II وهي تفوق تلك المسجّلة في الاستخدامات باعتبار أنّ بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها جهات غير مقيمة. وقد قدرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبقيت مستقرة أو زادت قليلاً خلال الفترة التي تلت بسبب عدم توافر المعلومات.

جدول ٣٩

توزيع التقديمات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

نوع التقدمة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تقديمات صندوق الضمان الإجتماعي	801	829	939	885	1 019
تعويضات المرض	439	451	536	492	548
التعويضات العائلية	221	231	٢٢٤	241	245
تعويضات نهاية الخدمة	141	147	١٧٩	152	226
معاشات التقاعد المدفوعة					
من الدولة	874	935	924	1 016	1 316
من الخارج	23	23	24	25	26
المجموع	1 698	1 787	1 872	1 926	2 360

أما التقديمات التي يقدمها العملاء الوطنيون (المسجلة لجهة الاستخدامات) فهي تقتصر على التعويضات والبدلات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٨١٢ ملياراً عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٨٨٥ ملياراً عام ٢٠٠٨ و١٠١٩ ملياراً عام ٢٠٠٩، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ إلى ٨٢١ ملياراً ومن ثم إلى ١٠١٦ و١٣١٦ ملياراً خلال الفترات ذاتها.

وكما الاشتراكات الإجتماعية، لم يتم التطرق إلى المنافع التي تقدمها صناديق أخرى في الحسابات الواردة في هذه الدراسة.

د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني القائم المتاح

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: إيرادات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والجمعيات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً التحويلات الجارية من قبل غير المقيمين إلى المقيمين.

يتم استخلاص الباين الأولين من الحسابات الختامية للدولة مع هامش من التصحيح يتعلق بالمساعدات المقدمة بواسطة إدارات أخرى.

تحتسب التحويلات الخارجية الصافية استناداً إلى الأساليب المستعملة في تقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل التالي هذه الأساليب.

جدول 40

توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

نوع التحويل	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إيرادات الدولة غير الضريبية	283	296	327	336	337
مساعدات	124	175	170	192	211
التحويلات الخارجية الصافية	4 282	6 685	6 570	11 767	14 441
المجموع	4 689	7 156	7 067	12 296	14 990

يساوي البند المُوازن لحساب التوزيع الثانوي للدخل، الدخل الوطني القائم مضافاً إليه المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول (٤١) أدناه.

جدول ٤١
إحتساب الدخل الوطني القائم المتاح ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
53 936	46 089	37 701	33 707	33 204	الدخل الوطني القائم
26	25	24	23	23	البدلات الوافدة من الخارج
14 459	11 785	6 577	6 692	4 293	التحويلات الخارجية الصافية
-17	-17	-7	-7	-11	ناقص العون الدولي
68 404	57 882	44 295	40 415	37 509	المجموع = الدخل الوطني القائم المتاح

بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت التحويلات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الدخل الوطني القائم المتاح أقل من نمو الناتج المحلي القائم. وعام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات الوافدة إلى لبنان (راجع الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني القائم المتاح يفوق نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١٢,٨% مقابل ٥,٥% للناتج المحلي القائم). وإنّ مستوى التحويلات الخارجية الصافية الذي بلغ ١٨,٣% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ انخفض إلى ١١,٦% من الناتج المحلي القائم عام ٢٠٠٥ وعاد ليرتفع بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حين سجّل ميزان المدفوعات مرة أخرى فوائض كبيرة. عام ٢٠٠٧ شكّلت هذه التحويلات ١٦,٩% من الناتج المحلي القائم، ٢٥,٢% عام ٢٠٠٨ و ٢٧,٢% عام ٢٠٠٩.

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجّل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستخدامات و الدخل الوطني القائم المتاح من حيث الموارد. ويساوي البند المُوازن لهذا الحساب الادّخار الوطني.

بعد أن شهد الإدّخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتّجه إلى الانخفاض المستمر ولا سيّما من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدّل الادّخار الإجمالي الذي وصل إلى ١٣,٤% عام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧,٧% عام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطور مرتبط بتطور التحويلات الخارجية التي شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبيّن من دراسة ميزان المدفوعات. مع انتعاش هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدّل الإدّخار ١٢,٤%. ثمّ تراجع إلى ١٢% عام ٢٠٠٤ ثم ارتفع إلى ١٢,٧% عام ٢٠٠٥. وبين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، تجاوز نمو المداخل المتاحة نمو الاستهلاك وبالتالي بلغ معدّل الإدّخار الوطني ١٦,٥% عام ٢٠٠٧ و ٢٢,٨% عام ٢٠٠٨ و ٢٨,٣% عام ٢٠٠٩.

القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجّل حساب رأس المال، من حيث الاستخدامات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجّل، من حيث الموارد، المدّخرات الإجمالية والتحويلات الرأسمالية المقبوضة.

تمثّل التحويلات الرأسمالية المسجّلة في خانة الاستخدامات، مساعدات إعادة الإعمار التي تدفعها الدولة لعودة مهجّري الحرب والتحويلات المدفوعة لإعادة إعمار جنوب لبنان. وبعد أن كانت قيمة هذه التحويلات مرتفعة في البداية (٤٨١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧) انخفضت تدريجياً لتصبح زهيدة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، عادت حركة إعانات إعادة الإعمار وإنما بنسبة طفيفة حيث بلغت قيمتها ١٢٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٤ و١٢١ ملياراً عام ٢٠٠٥. وقدرت بـ ٨ مليارات عام ٢٠٠٨ و٣٨ ملياراً عام ٢٠٠٩.

وتشتمل التحويلات المسجّلة في خانة الموارد، فضلاً عن تلك المسجّلة في خانة الاستخدامات، على التحويلات الرأسمالية الصافية القادمة من الخارج. وقد شهدت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً إذ تراجعت من ٩٣٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٧٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٢. واستعادت زخمها بعدئذ لتصل إلى ٤٦١ ملياراً عام ٢٠٠٦ و١٩١ ملياراً عام ٢٠٠٧ و٣٩٢٨ ملياراً عام ٢٠٠٨ و٦٣٦ ملياراً عام ٢٠٠٩. إلا أنّ هذه التقديرات أوليّة ومستندة إلى تقديرات ميزان المدفوعات المبينة في الفصل التالي.

يُعرّف البند المُوازن لحساب رأس المال بالقدرة التمويلية إذا كان إيجابياً أو الحاجة التمويلية إذا كان سلبياً. في الإجمال، لطالما احتاج الاقتصاد اللبناني إلى تمويل خارجي. ولكن كما يتبيّن من الجدول رقم (٤٢)، سجّل الاقتصاد فائضاً خلال السنتين الأخيرتين، إذ تخطت القدرة التمويلية لدى الأسر بكثير الحاجة التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج والإدارت.

جدول ٤٢

توزيع القدرة على التمويل (+) أو الحاجة الى التمويل (-) بحسب العملاء الاقتصاديين
٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	العمل الاقتصادي
-361	-848	-2 459	-2 279	-1 750	الإدارات العامة
-12 871	-9 136	-7 053	-4 413	-4 063	مؤسسات الإنتاج
24 169	13 281	8 554	10 583	4 804	الأسر
10 937	3 296	-958	3 891	-1 010	المجموع

بحسب نظام المحاسبة المعتمد، تساوي قدرة الأسر التمويلية مدّخرات هذه الأسر مضافاً إليها مداخيل المؤسسات الإنتاجية غير الموزعة وصافي التحويلات الرأسمالية القادمة من الخارج. ويفترض أن تُدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر^٨. وبالتالي فإنّ قدرة الأسر التمويلية كما تمّ تعريفها تعتمد على التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. في عامي ٢٠٠٨

^٨ نذكر أيضاً بأنّ المؤسسات الفردية لا تصنّف ضمن الأسر وإنما ضمن المؤسسات الإنتاجية الأخرى.

٢٠٠٩، بلغت قدرة الأسر التمويلية مستوى قياسياً (أكثر من ١٣ ألف مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ وأكثر من ٢٤ ألف مليار عام ٢٠٠٩) بفضل التحويلات الهامة المسجلة، وبالتالي تخطت بنسبة كبيرة حاجات مؤسسات الإنتاج والإدارات التمويلية خلال هاتين السنتين.

تساوي حاجات مؤسسات الإنتاج التمويلية إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغير في المخزون ناقص المبالغ التي تُخصم على أنها اهتلاكات. وبالتالي فإن تطور الحاجة التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطور الاستثمارات في القطاع الخاص التي سجلت تراجعاً عام ٢٠٠٥ وارتفاعاً كبيراً في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

أما حاجة الإدارات العامة التمويلية فتساوي عجز القطاع العام. انخفض هذا العجز بنسبة ملحوظة خلال السنتين الأخيرتين بعد أن كان يفوق بكثير قيمة الاستثمارات. وهو كان يمثل ١٥,٧% من الناتج المحلي القائم و١٤,٥% من الدخل الوطني القائم المتاح عام ٢٠٠٢. وعام ٢٠٠٧ تراجعت هاتين النسبتين بالتالي إلى ٧,٧% و٦,٥%. وفي العام ٢٠٠٩، شكّل العجز العام ٠,٧% فقط من الناتج المحلي القائم و٠,٥% فقط من الدخل الوطني القائم المتاح. غير أننا نذكر بأن ما تقدم هو العجز في الميزانية الذي لا يشمل العجز في عمليات الخزينة الخارجة عن إطار الموازنة. ولو تمّ تسجيل سلفات الخزينة إلى شركة كهرباء لبنان على أنها إعانات وليس سلفات، لكان هذا العجز أكبر: لبلغ ٣ ٢٧٨ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و٢ ٦٢٠ ملياراً عام ٢٠٠٩ أية بنسبة ٧,٢% و٥% من الناتج المحلي القائم.

القسم السادس. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي، من حيث الاستخدامات، التغير في الديون والحقوق كما يسجل، من حيث الموارد، التغير في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي البند الموازن للحساب المالي القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية. وينجم هذا التساوي عن مبدأ التوازن العام للحسابات. وترتكز أساليب التقييم المعتمدة في وضع الحسابات إلى حدّ بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإنّ قدرة الأسر التمويلية تترجم بزيادة متكافئة في ديونها وحقوقها في حين تتمّ تغطية حاجة مؤسسات الإنتاج التمويلية بزيادة المساهمات والقروض التي يتم الحصول عليها. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة في الدين العام توازي قيمة هذا العجز صافية من سلفات الخزينة.

تمّ تبويب المطالبات والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمات (F5).

أ) التغير في النقد والودائع

إنّ النقد والودائع التي أحصيت في هذه الدراسة تشمل فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية التي يصدرها المصرف المركزي والودائع التي يودعها القطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي وموجودات المصارف اللبنانية الصافية في الخارج، وهي لا تشمل الأوراق المصرفية بالدولار أو بالعملة الأخرى ولا ودائع المقيمين (عدا الجهاز المصرفي) في المصارف خارج لبنان. وقد تمّ أيضاً استثناء النقد والودائع العائدة للقطاع العام. وإنّ الأرقام المعتمدة مأخوذة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكّل التغيّر في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستخداماً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من ودائع الأسر والتغيّر في حساب الصندوق والمصرف للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها زهيدة. وهكذا فإنّ ارتفاع التغيّر في الكتلة النقدية من ٩ ٥٥٤ مليار عام ٢٠٠٧ إلى ١٣ ٣٩٠ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢٠ ٣٢٣ ملياراً عام ٢٠٠٩ هو بجزء منه انعكاس لتطور القدرة التمويلية للأسر (أنظر أعلاه).

جدول ٤٣

تغيّر الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

نوع النقد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
النقد بالليرة اللبنانية	-1 513	-987	1 353	12 494	14 165
الودائع بالعملة الأجنبية	5 573	6 077	8 200	895	6 158
المجموع = الموارد	4 060	5 090	9 554	13 390	20 323
صافي الموجودات الخارجية للمصارف	1 126	4 213	3 070	5 218	11 908
المجموع = الاستخدامات	5 186	9 303	12 624	18 608	32 231

ملاحظة: يحتسب تغيير الودائع بالعملة الأجنبية بأسعار صرف ثابتة.

وتأتي التقلبات القوية المسجّلة في تركيبة النقد المكوّنة من عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية والفروقات في الفوائد. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت.

ولجهة الاستخدامات، تضاف الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية التي تملكها المصارف المقيمة إلى قيمة التغيّر في النقد الذي يملكه المقيمون. وتساوي الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية ودايغ المصارف اللبنانية في الخارج مخصوصاً منها ودايغ غير المقيمين، وهي تحتسب بسعر صرف ثابت. وإنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي تغيّر البند الموازن لميزان المدفوعات.

ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وأهملت الأوراق المالية العائدة للقطاع الخاص أو القطاع الخارجي. ويظهر الجدول رقم (٤٤) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين^٩.

من حيث الاستخدامات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة التي يكتتب فيها المصارف والمقيمون الآخرون. أما تلك التي تكتتب فيها الإدارات المستقلة فتستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون تعتبر السندات التي يكتتب فيها غير المقيمين موارد للإدارات العامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توزيع سندات الخزينة بين مكتتبين مقيمين ومكتتبين غير مقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. ويفترض أن تكون سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في حوزة مقيمين وتلك المتداولة بالعملة الأجنبية خارج المصارف في حوزة غير مقيمين.

^٩ إنّ سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف مأخوذة من ميزانيات هذه المصارف الصادرة عن مصرف لبنان. أما السندات التي يكتتب فيها الجمهور والإدارات العامة فتحسب إستناداً إلى الإحصاءات المتوافرة من قبل مصرف لبنان. وتحتسب تغيّرات السندات بالعملة الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ويبدو أن هناك تفاوت لا يستهان به بين حسابات الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان. وبالتالي عمدنا إلى تقدير الأرقام المعتمدة في الحسابات الوطنية.

جدول ٤٤

تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الجهة المكتتبه
<i>السندات بالليرة اللبنانية</i>					
1 036	253	1 475	860	250	الإدارات العامة
4 383	6 715	2 626	344	2 791	المصارف*
1 764	941	-582	396	-871	غيرها وتصحيحات
7 183	7 909	3 519	1 600	2 170	المجموع
<i>السندات بالعملات الأجنبية</i>					
2 334	-952	209	3 296	695	المصارف*
-419	218	69	9	-33	المؤسسات المالية
-1 633	447	250	-1 864	533	غيرها
282	-288	528	1 442	1 196	المجموع
<i>مجموع السندات خارج الإدارات</i>					
6 717	5 763	2 836	3 640	3 486	المصارف*
1 345	1 159	-513	299	-904	القطاع الخاص المقيم
-1 633	447	250	-1 864	533	غير المقيمين
6 429	7 369	2 573	2 075	3 115	المجموع الموحد

* مصرف لبنان والمصارف التجارية

من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، اتجهت إصدارات سندات الخزينة بالعملات إلى الحلول مكان إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وقد استأثرت المصارف بأكبر نسبة من الاكتتابات بهذه السندات. وعام ٢٠٠٧، أظهرت أصول ميزانية مصرف لبنان انخفاض في محفظة سندات الخزينة (-) ٢ ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية) مقابل انخفاض بند فروقات القطع المدرج ضمن الخصوم بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وإن هذه الكتابة المحاسبية لم تحتسب في احتساب الإصدارات صافية من التسديدات. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، استعادت سندات الخزينة بالعملة الوطنية زخمها وبلغت إصداراتها صافية من التسديدات ضعف ما كانت عليه عام ٢٠٠٧.

ج) التغيير في الائتمانات المصرفية

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستخدامات تغيير الائتمانات المصرفية كما وردت في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات سلف الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. وبسبب عدم توافر ميزانية عمومية موحدة لمجموع المؤسسات المالية، لم تحتسب في النظام المحاسبي المعتمد القروض الممنوحة للقطاع غير المالي من قبل المؤسسات الخارجة عن إطار النظام النقدي. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً صافي السلف الخارجية التي تمنح للإدارات العامة.

جدول ٤٥

تغير الائتمانات حسب نوعها ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

نوع السُلف	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الائتمانات المصرفية					
للقطاع الخاص	678	1 163	914	5 778	4 976
للقطاع العام (صافية)	-1 223	1 137	-118	-3 807	-2 079
ائتمانات	8	-9	-35	-8	-58
-ودائع القطاع العام	-1 231	1 146	-83	-3 799	-2 021
مجموع الائتمانات المصرفية	-545	2 300	796	1 971	2 897
سُلف الخزينة	734	1 370	1 403	2 610	2 487
مجموع الاستخدامات	188	3 670	2 199	4 582	5 385
القروض الخارجية	140	112	632	-692	-1 923
المجموع: الموارد	329	3 783	2 831	3 890	3 461

استعادت الائتمانات المصرفية التي تُمنح للقطاع الخاص زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد أن سجّلت تباطؤاً جلياً بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، عادت هذه الائتمانات لتتراجع ثم استعادت زخمها. وعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تجاوز مجموع الائتمانات صافية من التسديدات بكثير المستوى الذي كان عليه عام ٢٠٠٤ إذ بلغ ٥ ٧٧٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ و٩٧٦ ٤ ملياراً عام ٢٠٠٩ مقابل ٤٦٤ ١ ملياراً عام ٢٠٠٤. نجم هذا النمو القياسي في الائتمانات المصرفية عن الفائض في السيولة. يظهر الجدول (٤٦) التالي تطوّر توزيع ائتمانات القطاع المالي بحسب القطاع المستفيد استناداً إلى بيانات مصرف لبنان.

تختلف هذه الائتمانات عن تلك التي تدرج في دراسة الوضع النقدي لأنها تشمل الائتمانات التي تمنحها مؤسسات الائتمان الخارجة عن إطار النظام النقدي. لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع الائتمانات بحسب القطاعات وتطوّرها. ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجّلت أكبر نسبة نمو في العام ٢٠٠٨ بينما شهد العام ٢٠٠٩ زيادة في القروض السكنية الممنوحة للأفراد.

جدول ٤٦

تغير الائتمانات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

القطاع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الزراعة	52	-16	34	٦٤	-5
الصناعة	191	31	592	753	226

793	1 745	440	111	-414	البناء
477	1 014	891	67	-410	التجارة
434	1 301	1 675	782	80	الخدمات
773	1 235	485	254	197	المؤسسات المالية
-77	306	190	15	189	المؤسسات الأخرى
2 870	937	1 157	885	398	أفراد
5 492	7 355	5 462	2 130	283	المجموع

تُحتسب سُلْف النظام المصرفي التي تمنح للقطاع العام صافية من الودائع. ويعكس تغيّر الائتمانات تغيّر الودائع أكثر ممّا يعكس تغيّر القروض. وتعتبر هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف تمول القطاع العام من خلال الاكتتابات في سندات الخزينة. في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، يبدو أنّ الاكتتابات الهامة التي قام بها مصرف لبنان والمصارف التجارية في سندات الخزينة (+٧٦٣ ٥ مليار ليرة لبنانية و+٦٧١٧ ٦ ملياراً عام ٢٠٠٩) انعكست بجزء كبير في زيادة ودائع الخزينة العامة لدى مصرف لبنان بشكل ملحوظ: (+٣٧٩٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ و+٢٠٢١ ملياراً عام ٢٠٠٩).

لا يمكن تحديد قيمة سلفات الخزينة للمؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان تحديداً دقيقاً. فالنظام المحاسبي الحالي للقطاع العام لا يتيح معرفة تقسيم الائتمانات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة. ولكن نذكر أنّ المبالغ المدفوعة من الخزينة لحساب شركة كهرباء لبنان بلغت ٤٣٠ ٢ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و٢٠٥٩ ٢ ملياراً عام ٢٠٠٩، استناداً إلى تقارير وزارة المالية.

أمّا استدانات القطاع العام الخارجية التي أدرجناها فهي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار والهيئات الحكومية الأخرى كما وردت في احصاءات مصرف لبنان. تلجأ الحكومة إلى التمويل الخارجي بشكل رئيسي من خلال إصدار سندات بالعملة الأجنبية (يورو بوندز).

د) تغيّر الأسهم أو المساهمات

لا توجد حالياً أية معطيات عن ميزانيات الشركات. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستخدامات بالمبدأ تغيّر حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مساهمة أو مؤسسات فردية. كما وتتضمن هذه الأرقام المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة، والتي قدرت بـ٣٢٨ ١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبسبب عدم توافر بيانات أخرى عن السنوات التالية تم تقدير مساهمة الأسر المعيشية في إجمالي تكوين رأسمال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد، فتُضاف إلى مساهمات المقيمين استثمارات غير المقيمين المباشرة التي تقدّر في إطار ميزان المدفوعات. راجع الفصل التالي.

الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تُسجَل العمليات المُنجزة مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها البنود المُوازنة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب تبادل السلع والخدمات الذي يساوي بنده المُوازن التجاري.
- II. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية الذي يساوي بنده المُوازن التجاري.
- III. حساب التحويلات الرأسمالية الذي يساوي بنده المُوازن القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية.
- III. الحساب المالي الذي يساوي بنده المُوازن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول (٤٧) هذه البنود المُوازنة المختلفة.

جدول ٤٧
تطور مختلف أرصدة ميزان المدفوعات ٢٠٠٥-٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية					نوع الرصيد
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
14 456	13 167	9 520	7 069	7 004	الميزان التجاري
-15 750	-12 535	-6 369	-6 499	-4 564	+ المداخيل والتحويلات الصافية الجارية
-1 294	632	3 151	570	2 441	= ميزان العمليات الجارية
-9 636	-3 928	-2 192	-4 461	-1 431	+ التحويلات الرأسمالية الصافية
-10 930	-3 296	958	-3 891	1 010	= القدرة التمويلية/ الحاجة التمويلية
-978	-1 922	-4 029	-321	-2 136	+ التمويل الصافي
1 633	-447	-250	1 864	-533	قروض
1 923	692	-1 234	23	-67	سندات الخزينة
-4 534	-2 167	-2 544	-2 208	-1 536	الإستثمارات المباشرة الصافية
-11 908	-5 218	-3 070	-4 213	-1 126	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل فائضاً خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩.

القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

تُسجَل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستخدامات، والواردات لجهة الموارد. سبق وتناولنا هذه المجاميع في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإنّ رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى

الجاري للمصطلح لأنّ عمليات التبادل هذه لا تقتصر على البضائع وحسب بل تشتمل أيضاً على صافي صادرات الخدمات.

لطالما سجّل الميزان التجاري في لبنان عجزاً. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨٠٠٩ مليار ليرة لبنانية إلى ٥٤٤٠ ملياراً نتيجة ركود الواردات ونمو الصادرات بشكل ملحوظ. في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد إلى ٦٢٤٢ مليار ليرة لبنانية ثمّ ٧١٣٥ ملياراً، نتيجة نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استقر هذا العجز على مستواه تقريباً. وسجّل منذ العام ٢٠٠٧ زيادة مستمرة: ٩٥٢٠ مليار ل.ل عام ٢٠٠٧، و ١٣١٦٧ ملياراً عام ٢٠٠٨ ثمّ ٤٥٦٤ ملياراً عام ٢٠٠٩. عام ١٩٩٧، شكّل هذا العجز ٣٣% من الناتج المحلي القائم و ٢٤,٨% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ لم يمثّل هذا العجز إلا ١٨,٨% من الناتج المحلي القائم و ١٥,٩% من الإنفاق الوطني. وقد ارتفعت هذه النسب بالتتالي إلى ٢٥,١% و ٢٠,١% عام ٢٠٠٧ وناهزت في العام ٢٠٠٨ المستوى التي كانت عليه في العام ١٩٩٧: ٢٩% و ٢٢,٥%، ثمّ تراجعت قليلاً عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٢٧,٥% و ٢١,٥%.

تجدر الإشارة إلى أنّه صحّحت تقديرات الميزان التجاري على نحو تناقصي نتيجة تصحيح تقديرات صادرات الخدمات الصافية على نحو تزايدى .

القسم الثاني. حساب المداخل الأولية والتحويلات الجارية

يُسجّل هذا الحساب، لجهة الاستخدامات، المداخل الأولية التي يدفعها قطاع العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية الوافدة من الخارج. ويبين، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي البند المُوازن لهذا الحساب البند المُوازن لميزان المدفوعات الجاري. وكما الميزان التجاري، يكون ميزان المدفوعات الجاري إيجابياً بالإجمال بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. وترتبط هذه التغيرات بحركة التحويلات الجارية. وقد أدّى انتعاش حركة التحويلات في السنتين الأخيرتين إلى انخفاض الميزان الجاري إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٨ وأصبح سلبياً عام ٢٠٠٩ ليسجّل بذلك فائضاً بالنسبة للبنان.

نورد في ما يلي عرضاً لتطوّر عناصر هذا الحساب.

أ) المداخل الأولية

تشمل المداخل الأولية، التي تُعرّف أيضاً بعوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من إيرادات العمل أو رأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من إيرادات العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل استقصاء أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشر تكرر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد قدرّت بالتناسب مع تطوّر القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء. ولكن وبعد التغييرات الجديدة التي أدخلها مصرف لبنان على ميزان المدفوعات، تمّ اعتماد مؤشرات جديدة لتطوّر هذه المداخل، وإنما من دون التوصل إلى أرقام أكثر موثوقية. (راجع الجدول ٢٨).

أما الفوائد المحصّلة من المقيمين اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فيتمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال التي تجري على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع جليّ في الفوائد المحصّلة التي انخفضت من ٢٩٧ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٥٤٩ ملياراً عام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ١٦٥٢ ملياراً عام ٢٠٠٣، بعد أن كانت قد بلغت مستوى قياسياً في العام ٢٠٠٣ بلغ ١٧٤٧ ملياراً. وفي العام ٢٠٠٤ سجّلت الفوائد المحصّلة والمدفوعة ارتفاعاً ولكن بقي الرصيد لصالح غير المقيمين (١٨١٣ - ٩٤٦ مليار ليرة لبنانية). ولكن منذ العام ٢٠٠٥، تخطت الفوائد المحصّلة من اللبنانيين تلك المدفوعة لغير المقيمين ممّا أسفر عن فائض إيجابي بلغت قيمته ١٤٣ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ و ٢٧٧ ملياراً عام ٢٠٠٦ و ٧٦ ملياراً عام ٢٠٠٧. في العام ٢٠٠٨، انعكس الوضع من جديد إذ تدنت إيرادات المقيمين من توظيفاتهم في الخارج عن الفوائد المدفوعة لغير المقيمين: -١٣٠ مليار ل.ل عام ٢٠٠٨ و-٤٨٣ ملياراً عام ٢٠٠٩.

حتى العام ٢٠٠٧، كانت الفوائد تشكّل الحصة الأكبر من المداخل الأولية المتبادلة مع القطاع الخارجي. في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ارتفعت أجور اللبنانيين ومداخلهم الأخرى الناجمة عن أعمالهم في الخارج بشكل ملحوظ ممّا عوّض عن تراجع المداخل الناجمة عن التوظيفات لدى المصارف الأجنبية. وبالتالي، انتقل الدخل الصافي لعوامل الإنتاج الناجم عن القطاع الخارجي من -٢٢٥ مليار ل.ل عام ٢٠٠٧ إلى +٧٤٣ ملياراً عام ٢٠٠٨ و +٢٨٦ ملياراً عام ٢٠٠٩. (راجع الجدول ٢٩).

ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفق التحويلات القادمة من الخارج، ولكن لا تتوافر أية إحصاءات جديّة عن طبيعة هذه التحويلات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" على أنها تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠,٣/٠,٧ في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٤؛ و ٠,٢/٠,٨ في عام ١٩٩٩؛ ٠,١٥/٠,٨٥ في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢؛ ٠,١/٠,٩ في عام ٢٠٠١؛

ثلثين/ثلث عام ٢٠٠٣؛ ثلاثة أرباع/ ربع في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ وأخيراً ٠,٤/٠,٦ عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.

كان الاتجاه العام للتحويلات الخارجية الصافية يميل نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر منه على التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى اتجاه الاستثمارات في القطاع الخاص نحو الارتفاع، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكبر من الزيادة التي سجّلتها التحويلات الجارية. استقرّ هذا الوضع على حاله في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولكن بمستوى أضعف. ومنذ العام ٢٠٠٦ تسجّل التحويلات مستويات قياسية (أكثر من ١٠ آلاف مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و أكثر من ٨ آلاف مليار عام ٢٠٠٧ وأكثر من ١٥ ألف مليار عام ٢٠٠٨ و ٢٤ ألف مليار عام ٢٠٠٩).

تُضاف إلى التحويلات الجارية الصافية معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية المحصّلة من الخارج. وقد تمّ تقدير هذه المدفوعات بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء عن الأوضاع المعيشية للأسر تمّ اعتبرت أنها بقيت على هذا المستوى حتى العام ٢٠٠٦. وهي قدّرت بـ ٢٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و ٢٥ ملياراً عام ٢٠٠٨ و ٢٦ ملياراً عام ٢٠٠٩.

القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبيّن هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، ويبيّن، لجهة الاستخدامات، التحويلات الرأسمالية الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة ذاتها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية: راجع القسم السابق. وأدّت طريقة التقدير هذه إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢: من ٨٩٥ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٤٩٤ ملياراً عام ٢٠٠٢. ومنذ العام ٢٠٠٣ زادت هذه التحويلات لتتراوح بين ٢ و ٤ آلاف مليار ليرة لبنانية بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و لتبلغ ٩,٦ ألف مليار عام ٢٠٠٩.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي البند المُوازن لهذا الحساب من حيث القيمة المطلقة قدرة الاقتصاد الوطني التمويلية أو حاجته التمويلية. كان هذا الرصيد إيجابياً (للخارج أي سلبياً للاقتصاد الوطني) طوال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠٠٩ في ما خلا الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

القسم الرابع. الحساب المالي

يسجل الحساب المالي التغيير في الذمم لجهة الاستخدامات ولجهة الموارد التغيير في التزامات العالم الخارجي إزاء الاقتصاد الوطني. ويساوي البند الموازن للحساب المالي تماماً القدرة التمويلية او الحاجة التمويلية. وقد تم تسجيل صافي السلف والديون لكل فئة.

نجد لجهة الاستخدامات:

(أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها التغيير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين. يقدر مصرف لبنان هذه المبالغ. انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب.

(ب) القروض

هنا نجد فقط القروض الخارجية التي يحصل عليها مجلس الإنماء والإعمار وسائر الهيئات العامة.

(ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية المؤسسات الانتاجية من الأملاك العقارية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تم تقدير تغيير تلك الحقوق في السنوات التالية بالتناسب مع الاستثمارات المباشرة التي سجلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجل، لجهة الموارد إضافة إلى القدرة التمويلية، التغيير الصافي للموجودات الخارجية للجهاز المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغيير، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ مما تقدم أنّ ميزان المدفوعات سجل عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ وفائضاً عام ٢٠٠٢ بفضل مساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، سجل ميزان المدفوعات فائضاً أكبر بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية أو التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٤، بالرغم من النمو القوي الذي سجلته التحويلات، تدنّى الفائض في ميزان المدفوعات عن المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات وتدني الاكتتاب في سندات "يورو بوندز". ومنذ العام ٢٠٠٥، نجم الفائض في ميزان المدفوعات عن عودة الاستثمارات المباشرة ولا سيما في قطاع العقارات، وفي العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ نجم هذا الفائض عن الزيادة القوية في التحويلات التي رفعت القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني.

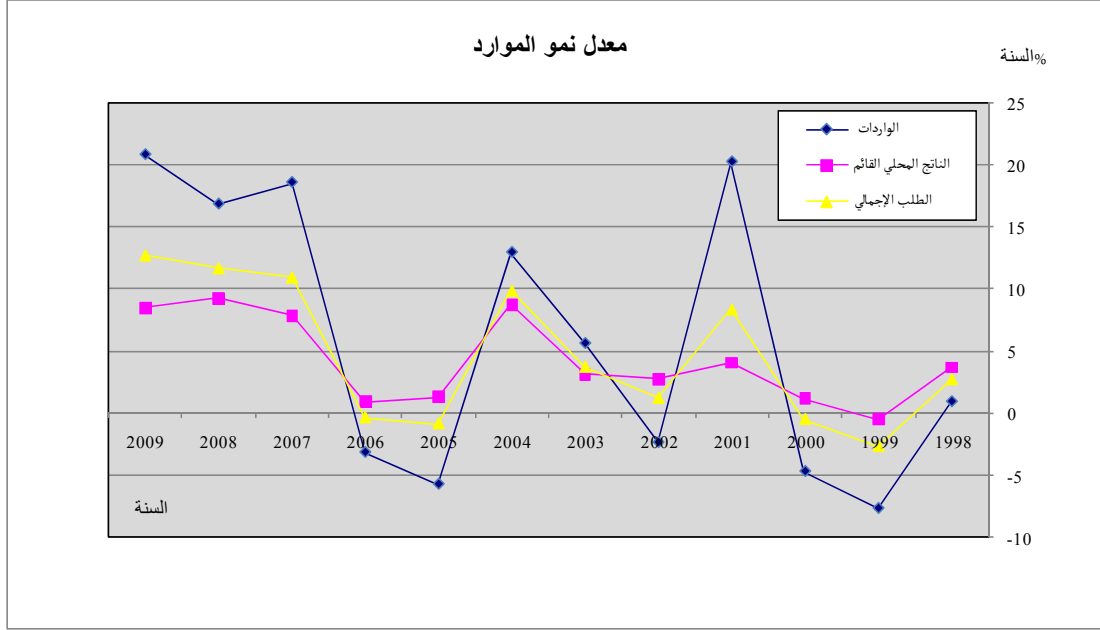
خاتمة

لا شكّ في أنّ الحسابات الإقتصادية للسنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ التي أعدت وفق الطرق الإحصائية المُستخدمة في تقدير حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ أتاحت تقييم تطوّر الاقتصاد الكلي ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك أيضاً لتسهم في تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان وقياس تداعيات الأحداث السياسية الكبرى التي شهدتها السنوات الماضية على الاقتصاد اللبناني. في ما يلي نبذة عن أهم الحقائق التي استنتجت على ضوء هذه الحسابات:

(أ) يتميّز الجهاز الإنتاجي في لبنان إلى حدّ ما بالجمود في وجه تغيّر الطلب الذي يحدث تأثيراً أكثر حدّة في الواردات

إنّ دورة النمو التي بدأت عام ٢٠٠٤ وتعطلت عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ استعادت نشاطها عام ٢٠٠٧ وتواصلت بمزيد من الزخم عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. غير أنّ الناتج المحلي القائم سجّل نمواً تقلّ نسبته عن نسبة نمو الطلب خلال هذه السنوات: ٧,٥% عام ٢٠٠٧ و٩,٣% عام ٢٠٠٨ و٨,٥% عام ٢٠٠٩ في حين زاد الطلب بالأسعار الثابتة بنسبة ١٠,٤% و١١,٨% و١٢,٨% بالتتالي. وبعكس ذلك، لا يؤدي انخفاض الطلب بالضرورة إلى تراجع النشاط المحلي. بالتالي، بقي معدّل نمو الاقتصاد إيجابياً عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (+١% عام ٢٠٠٥ و+٠,٦% عام ٢٠٠٦) برغم تراجع الطلب الإجمالي بنسبة ١% و ٠,٥% من حيث القيمة الحقيقية.

وبالعكس، من شأن أيّ تغيّر في الطلب أن يؤدي إلى تغيّرات أكبر في الواردات في ذات الاتجاه: فقد بلغ معدّل نمو الواردات من حيث القيمة الحقيقية ١٧,٢% عام ٢٠٠٧ و١٦,٩% عام ٢٠٠٨ و٢٠,٧% عام ٢٠٠٩. وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حين كان الطلب الإجمالي في تراجع، انخفضت كميات السلع المستوردة بالتتالي إلى ٥,٧% و ٣,٢%.



(ب) بحسب الظروف السائدة، تعزّز حركة الاستثمارات والطلب الخارجي الدور البالغ الأهمية للاستهلاك الخاص في تغيّر الطلب أو تُضعف هذا الدور.

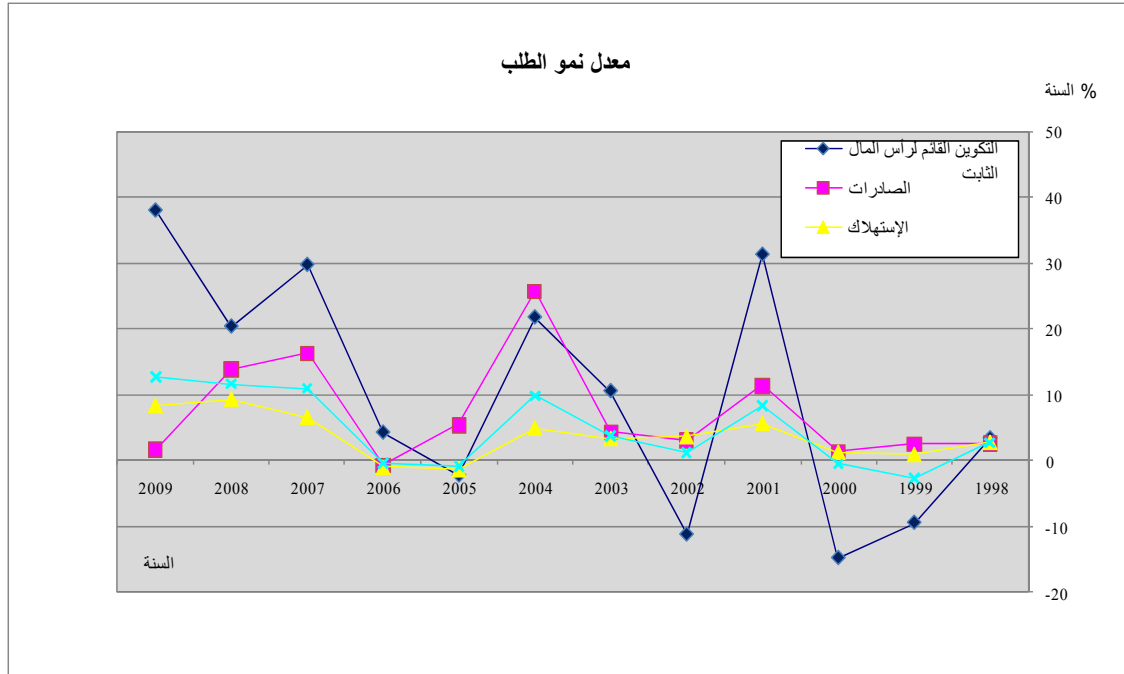
جدول ٤٨

مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/ سنوياً

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	مكونات الطلب
4,6	5,4	3,8	-1,2	-1,1	الاستهلاك الخاص
0,8	0,8	0,5	0,3	0,0	الاستهلاك العام
7,1	3,5	4,0	0,5	-0,6	إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون
0,3	2,1	2,1	-0,1	0,7	الصادرات
12,8	11,8	10,4	-0,5	-1,0	الطلب الإجمالي

ملاحظة: تحتسب مساهمة الطلب في تحقيق النمو من خلال ضرب نمو العنصر المكوّن بنسبة قيمة هذا العنصر من أصل القيمة الإجمالية

عام ٢٠٠٤، ساهم طلب الأسر والاستثمارات والطلب الخارجي بنسب شبه متساوية في زيادة الطلب الإجمالي. وعام ٢٠٠٧ - العام الثاني الذي شهد نمواً قوياً - كانت مساهمة الصادرات أقل أهمية، حيث أنّ الاستثمارات هي التي ساهمت في دفع عجلة النمو إلى الأمام بقدر مساهمة الإستهلاك أو أكثر. عام ٢٠٠٨، استعاد طلب الأسر دوره الهام في تحقيق نمو الطلب في حين شكّلت الاستثمارات السبب الرئيسي وراء نمو الطلب عام ٢٠٠٩. ويرجع تدني نسبة نمو الصادرات في العام ٢٠٠٩ إلى الأزمة العالمية (راجع الجدول ٤٨).

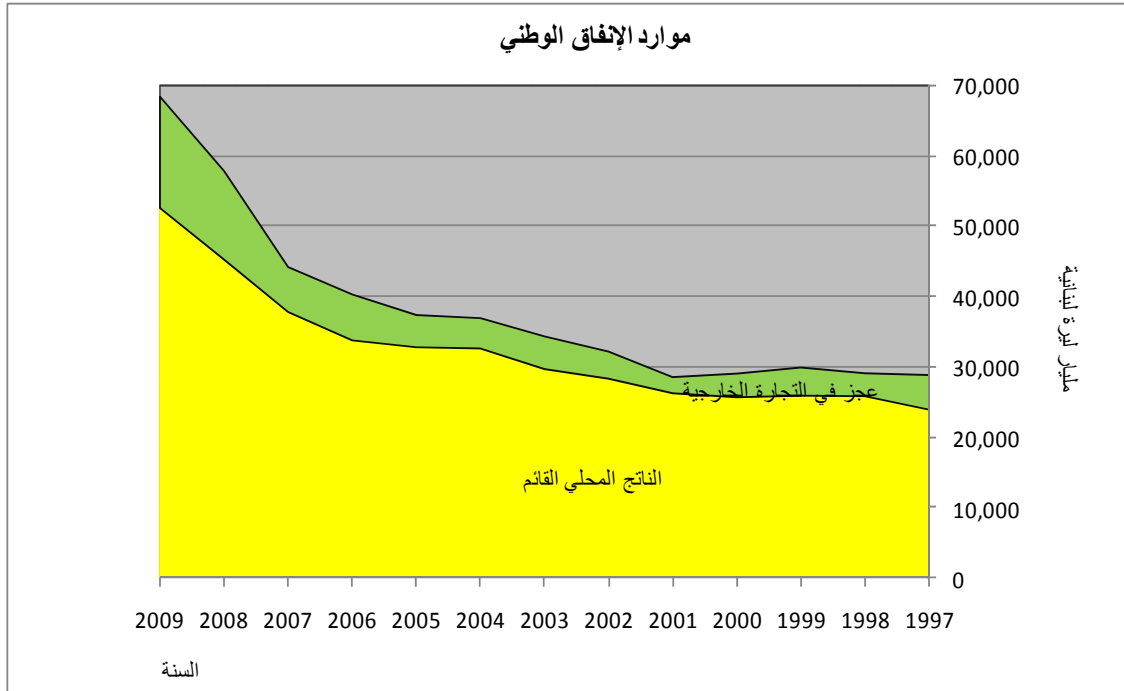


(ج) واصلت الاستثمارات الخاصة نموها

بعد فترة من التراجع، انتعشت الاستثمارات عام ٢٠٠٣ (+١١,٩%) من حيث القيمة) وواصلت تطورها عام ٢٠٠٤ (+٢٣,٤%) ثم شهدت جموداً عام ٢٠٠٥ (+٠,١%). يرجع هذا الجمود إلى تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض كميات السلع المخزّنة، إذ أنّ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المؤسسات الخاصة واصل نموه (+٩,٥% من حيث القيمة، +٥,٦% من حيث الحجم) بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بدافع توظيفها. وعام ٢٠٠٦، وبرغم العدوان الإسرائيلي على لبنان، زادت الاستثمارات الخاصة والعامة بنسبة ٣,٥% من حيث القيمة الحقيقية وسجلت معدل نمو قياسي عام ٢٠٠٧ بلغت نسبته ٢٥% (٢١% إذا استثنينا الزيادة في الكميات المخزّنة). أما تطوّر الاستثمارات الخاصة من حيث القيمة الفعلية فتواصل في العام ٢٠٠٨ (+٢٠,٤%) وبلغ مستوى قياسياً جديداً عام ٢٠٠٩: +٣٨,١% (٣٤,١% إذا استثنينا تغيّر الكميات المخزّنة).

(د) زادت الفجوة الهيكلية بين الإنفاق الوطني والإنتاج الداخلي بنسبة طفيفة خلال السنوات الأخيرة

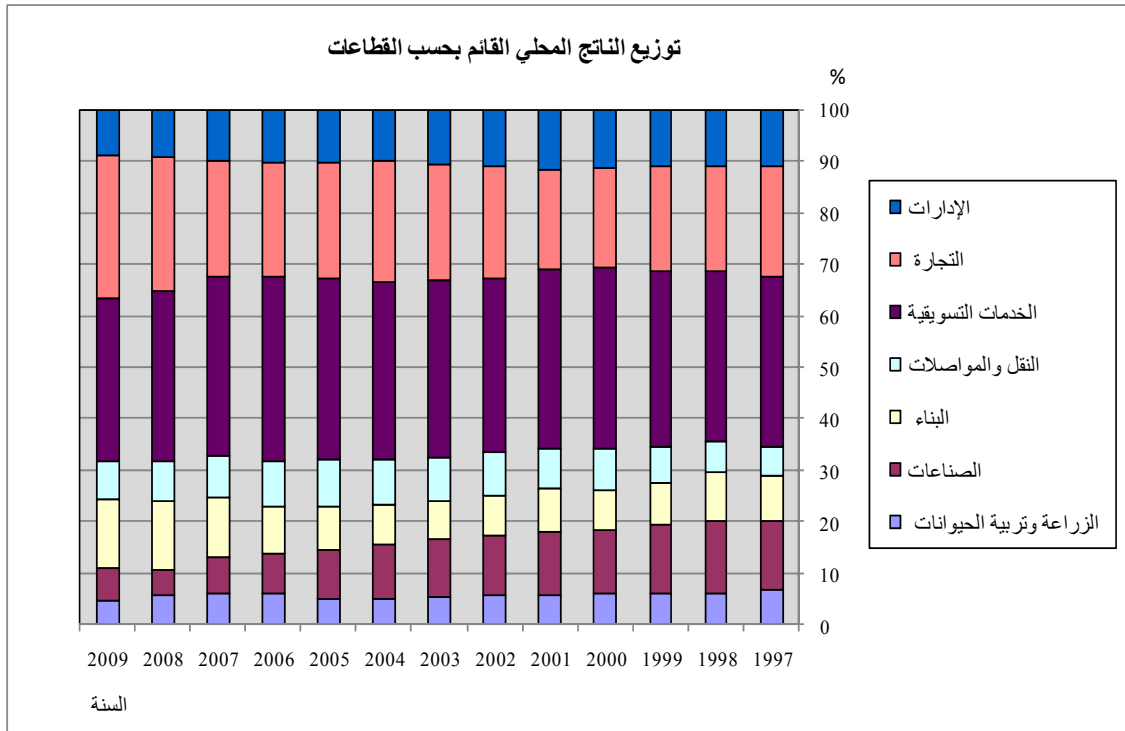
بعد التقدّم الذي شهدته الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدّى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والنتائج المحلي القائم، ارتفع هذا الفارق ليتراوح بين ٢١% و٢٢% بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ ولبيلغ ٢٥% عام ٢٠٠٧ و٢٩% عام ٢٠٠٨ و٢٧,٥% عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد تراجع من ٣٣,٠% من النتائج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إلى ١٨,٥% عام ٢٠٠٢. يرجع اتساع هذه الفجوة إلى التفاوت الكبير القائم بين تطوّر مختلف القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.



بالتوازي، تراجع العجز التجاري في السلع والخدمات الذي كان يشكل أساساً ٢٤,٨% من الإنفاق الوطني عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٦% من هذا الإنفاق عام ٢٠٠٢. وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٧% و ١٨% بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ ثم عادت وارتفعت إلى ٢٠,١% عام ٢٠٠٧ و ٢٢,٥% عام ٢٠٠٨ و ٢١,٥% عام ٢٠٠٩.

(٥) واصلت قطاعات إنتاج السلع تراجعها

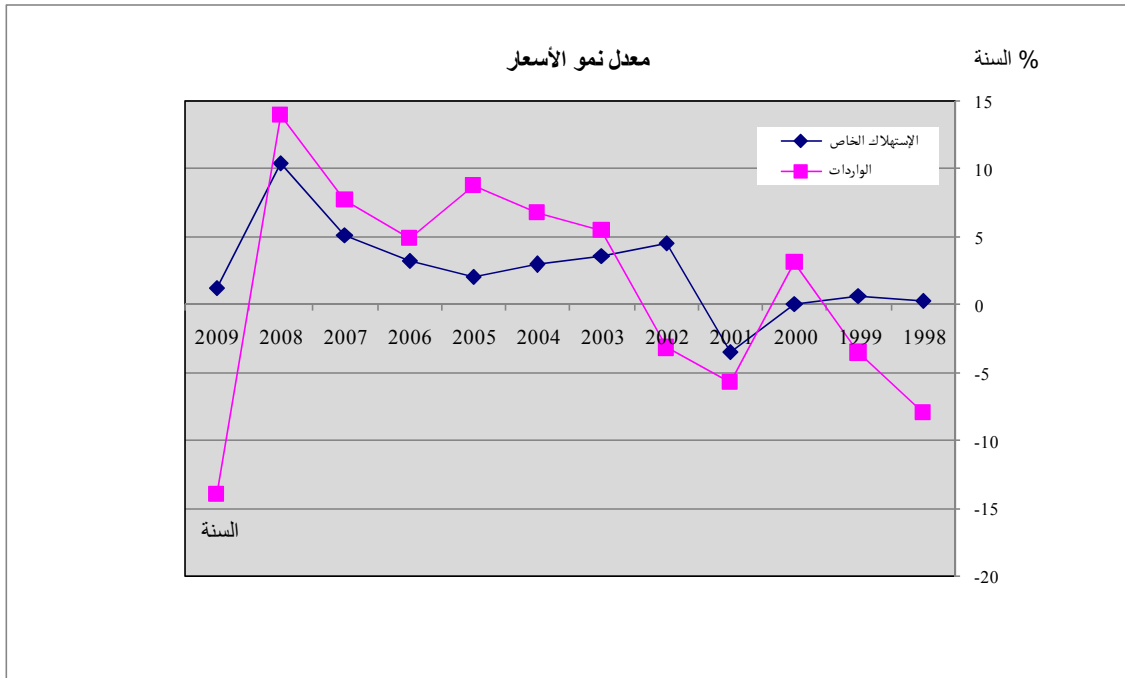
بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ تراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي القائم بصورة مستمرة إذ انخفضت من ٦,٧% إلى ٥,٢% ثم عادت وارتفعت عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بنسبة لا تزيد بكثير عن ٦%. خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ انخفضت هذه الحصة من جديد لتصل إلى ٥,٧% و ٤,٨% بالتالي. في المقابل، استمرت حصة القطاع الصناعي وقطاع الطاقة من الناتج المحلي القائم في التراجع لغاية العام ٢٠٠٨ من ١٣,٧% عام ١٩٩٧ إلى ٧,٢% عام ٢٠٠٧ و ٤,٩% عام ٢٠٠٨ ثم ارتفعت إلى ٦% عام ٢٠٠٩. ويعزى السبب الأكبر في هذا التراجع إلى التدهور الكبير في القيمة المضافة لقطاع الطاقة. وحدها حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي القائم تراجعت بنسبة أقل حدة: من ١٢,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٨,٣% عام ٢٠٠٧ و ٧,٨% عام ٢٠٠٨ و ٧,٥% عام ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الانتاج الاتجاه ذاته الذي تبعته أسعار مجموع القيم المضافة، بدلاً من أن تنخفض أو تجمد، لحقق قطاع الصناعة نمواً أكبر.



من جهة أخرى، تميّز العامان ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بالنمو الكبير الذي سجّله القطاع التجاري نتيجة الارتفاع الكبير في طلب الأسر على السلع المعمّرة والسلع الأخرى المستوردة بأكثرتها.

(و) انعكس تغيّر أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

عام ٢٠٠٩، بلغ معدّل التضخم $+1,2\%$ مُقاساً بأسعار الاستهلاك برغم الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد $(-14,1\%)$. وارتفعت الأسعار المحلية لعوامل الإنتاج بنسبة $7,0\%$ نتيجة الزيادة في الضرائب ومعدّلات الأجور والأرباح. في المقابل، كان العام ٢٠٠٨ قد سجّل معدّل تضخم مرتفع $(+10,3\%)$ بفعل التأثير المزدوج لارتفاع أسعار الاستيراد بنسبة 14% وأسعار عوامل

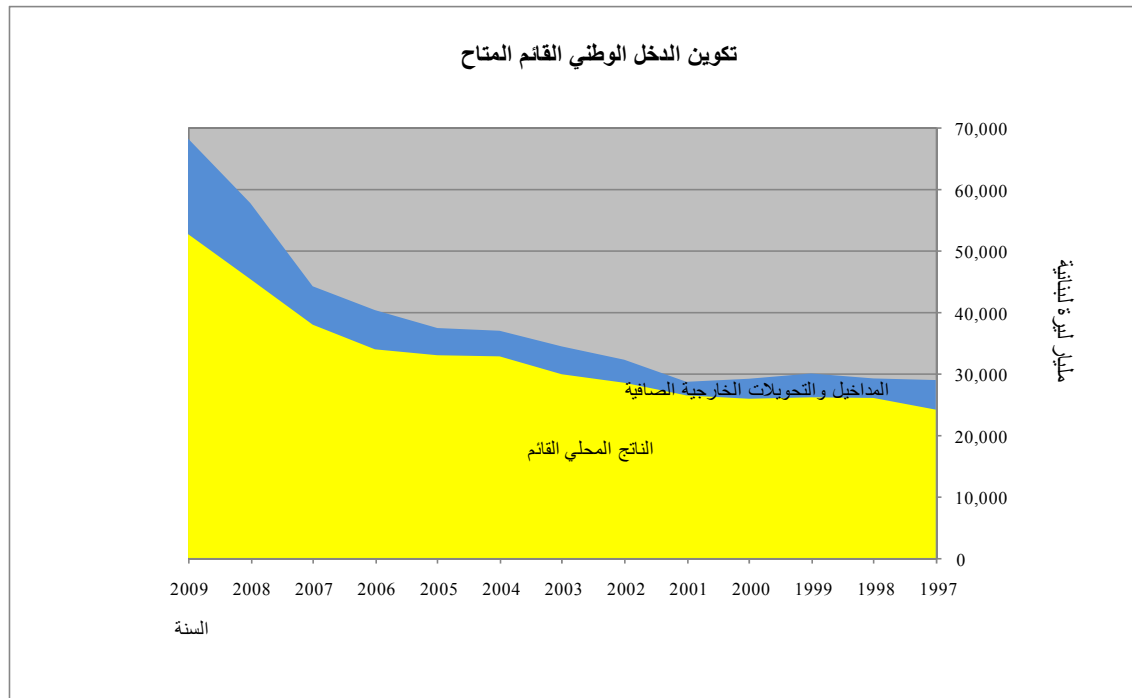


الانتاج المحلية بنسبة ٩,٢%. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، كان معدّل التضخّم زهيداً (بمتوسّط سنوي نسبته +٠,٧%) في حين كانت أسعار الوحدات عند الاستيراد قد تراجعت بمعدّل وسطي بلغ ٤,١% سنوياً وقد نجم هذا الانخفاض بجزئه الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية إزاء العملات الأجنبية الرئيسية وانخفاض أسعار المواد الأولية. وعام ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي تفقد قيمتها في حين استعادت أسعار المواد الأولية ميلها إلى الارتفاع، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بمعدّل ٥,٦%. أمّا الأسعار المحلية فلم تتبع الاتجاه ذاته إذ أنّ أسعار الاستهلاك زادت بنسبة ٣,٦% فقط. وقد ثبت هذا الأمر على حاله خلال الأعوام التي تلت: بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بمعدّل متوسّط بلغ ٧% سنوياً في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدّل متوسّط بلغ ٣,٣% سنوياً فقط.

(ز) زاد الاعتماد على التحويلات الخارجية

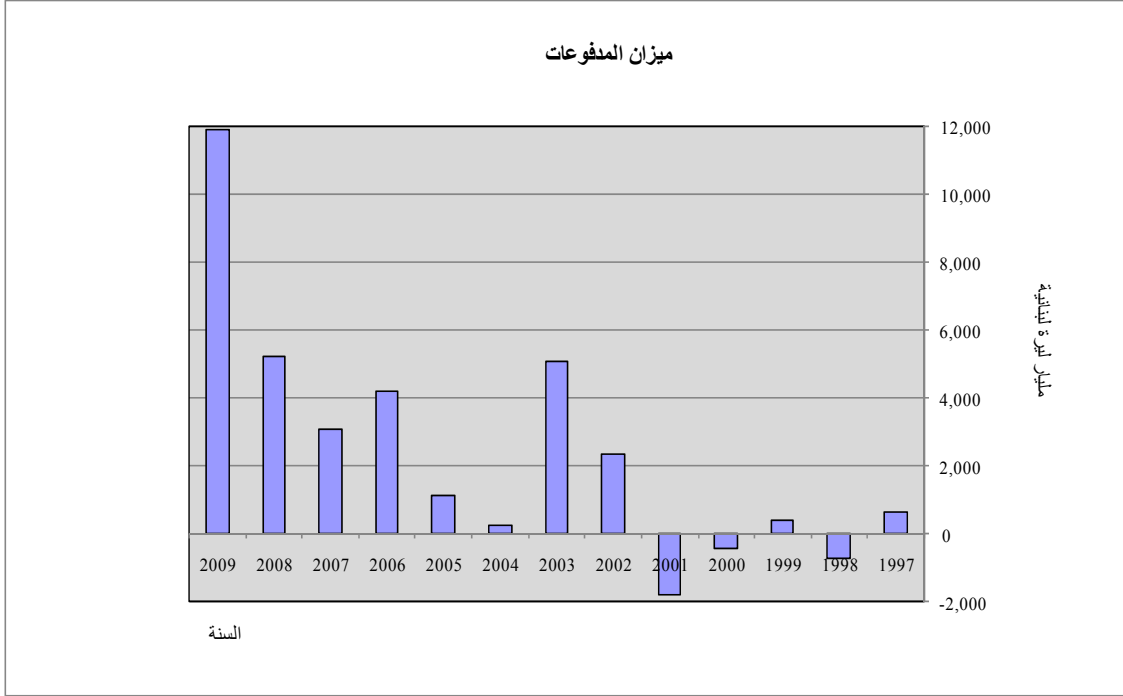
كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يعوّض دائماً بفضل المداخيل والتحويلات الخارجية التي ساهمت في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المساهمة في تكوين مدّخرات الأسر.

وبعد فترة من التراجع، استعادت التحويلات المقدّرة عدا الاستثمارات المباشرة حركتها وانتعاشها منذ العام ٢٠٠٣. وبالتالي ارتفعت حصة المداخيل والتحويلات الخارجية الجارية من الدخل



الوطني القائم المتاح إلى ١١,٩% عام ٢٠٠٢ و ١٤,٤% عام ٢٠٠٧ و ٢١,٧% عام ٢٠٠٨ و ٢٣% عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت قد انخفضت من ١٦,٩% عام ١٩٩٧ إلى ٨% عام ٢٠٠١.

(ح) حافظ ميزان المدفوعات على رصيد إيجابي



إنّ التحويلات الجارية او الرأسمالية الوافرة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باكتتابات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ووقّرت فائضاً في ميزان المدفوعات. في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدى انخفاض الواردات نتيجة تدني الطلب أيضاً إلى تحقيق فائض وبخاصة عام ٢٠٠٦ بفعل زيادة التحويلات. في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ساهمت التحويلات في تحقيق فائض برغم الزيادة الكبيرة في الواردات والعجز في الميزان التجاري.

(ط) ارتفاع نمو الإِدخار الوطني

تراجع الإِدخار الوطني الإجمالي بحدّة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ ذروة عام ١٩٩٨ بلغت ٤٧٦ ٤ مليار ليرة لبنانية. وعام ٢٠٠٣ وبفضل استعادة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، زاد الإِدخار الوطني القائم بنسبة كبيرة ثم تراجع قليلاً عام ٢٠٠٤ بفعل ازدياد نفقات الاستهلاك. وإنّ الأحداث السياسية التي شهدتها العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ دفعت الأسر إلى الإِدخار أكثر منه إلى الاستهلاك. وفي الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، سجّل الدخل المتاح معدل نمو يفوق معدل نمو الاستهلاك ممّا جعل الإِدخار يبلغ مستويات قياسية بلغت بالتتالي ٣١٢ ٧ مليار ليرة لبنانية و ١٣ ١٧٧ ملياراً و ١٩ ٣٥٧ ملياراً ليستأثر بما نسبته ١٦,٥% و ٢٢,٨% و ٢٨,٣% من الدخل الوطني القائم المتاح خلال هذه الفترة.

(ي) أدت المصارف دوراً بالغ الأهمية في تمويل الاستثمارات الخاصة

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ سنة ١٩٩٧ لتصبح سلبية عام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات الخزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تجميده لدى مصرف لبنان. عام ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص نشاطها وأصبح تعيبرها إيجابياً وشكّل ٢٣% من استثمارات هذا القطاع. ولكن منذ العام ٢٠٠٥ عادت هذه القروض لتتراجع مقارنة باستثمارات القطاع الخاص (إجمالي تكوين رأس المال الثابت+التغير في المخزون). عام ٢٠٠٧، لم تسهم هذه القروض إلا بنحو ١٠% من تمويل الاستثمارات الخاصة. وفي عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، دفع الفائض في المدخرات التي تغذي الودائع المصرفية والانخفاض النسبي في معدلات الفوائد، المصارف التجارية إلى تمويل القطاع الخاص بقدر ما تمّول القطاع العام. وبالتالي بلغ تغيبر التسليفات على القطاع الخاص نحو ٤٥% من استثمارات المؤسسات الخاصة عام ٢٠٠٨ و ٢٩% عام ٢٠٠٩.

(ك) استمر عجز الموازنة العامة بالتراجع

إن تراجع العجز العام الذي بدأ عام ٢٠٠٣ استمر العام ٢٠٠٥. فبعد أن تراوحت نسبة العجز من الناتج المحلي القائم بين ١٥% و ٢٠% عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفضت هذه النسبة إلى ١٢,١% عام ٢٠٠٣ و ٦% عام ٢٠٠٥. في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ عادت هذه النسبة وارتفعت إلى ٧%. وفي العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تراجع العجز بنسبة أكبر نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على الاستهلاك وشكّل ١,٩% و ٠,٧% فقط من الناتج المحلي القائم.

ولكن العجز المشار إليه في الفقرة السابقة هو عجز الموازنة الذي لا يشمل سلفات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان. ولو أدرجت هذه السلفات في الموازنة على أساس أنها إعانات للمؤسسات العامة لتجاوزت نسبة العجز من الناتج المحلي القائم ١٠% عام ٢٠٠٧ و ٧% عام ٢٠٠٨ و ٥% عام ٢٠٠٩.

(ل) بقي عبء الدين العام مرتفعاً برغم تخفيف هذا الدين بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٩

إنّ الفوائد الصافية (ما عدا هامش المصارف) المقدّمة على خدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت عالية برغم التراجع الملحوظ الذي سجّله: ففي العام ١٩٩٧، شكّلت ١٤١% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية: وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٧٥% عام ٢٠٠٢ و ١٧٤% عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٧% عام ٢٠٠٤ و ١٠٦% في السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ثم عادت وارتفعت إلى ١٢٩% عام ٢٠٠٧ وانخفضت من جديد إلى ٩١% عام ٢٠٠٨ ثم ارتفعت إلى ٩٨% عام ٢٠٠٩. أمّا الدين العام صافياً من الودائع لدى مصرف لبنان ومن سندات الخزينة المكتتبه من قبل الإدارات العامة فقد بدأت نسبتها إلى الناتج المحلي القائم بالتراجع منذ سنة ٢٠٠٧: من ١٦٧% في نهاية ٢٠٠٦ إلى ١٤٣% عام ٢٠٠٧ و ١٢٧% عام ٢٠٠٨ و ١١٥% عام ٢٠٠٩.

